محضر الجلسة رقم 140

التاريخ: الثلاثاء 28 جمادى الأولى 1445هـ (12 ديسمبر 2023م).
الرئاسة: المستشار السيد عبد السلام بلقشور، الخليفة الخامس لرئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ساعتان وواحد وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثامنة بعد الزوال.
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الكلمة، وإعطاء الكلمة للسيدات والسادة المستشارين من أجل طرح أسئلتهم، سأعطي الكلمة مباشرة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

فلكم الكلمة السيد الأمين.

المستشار السيد عبد الرحمان وافا، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

توصلت الرئاسة في الفترة الممتدة من 5 دجنبر إلى 12 دجنبر 2023، بما يلي:

- 22 سؤالا شفهيا؛
- 21 سؤالا كتابيا؛
- 12 جوابا كتابيا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

ونستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الآنية الموجهة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار حول طلبة الدكتوراه، والتي تجمعها وحدة الموضوع.

والبداية مع سؤال من فريق الأصالة والمعاصرة، وموضوعه "برنامج تكوين جيل جديد من طلبة الدكتوراه".

تفضلوا أحد أعضاء الفريق، لكم الكلمة.

المستشار السيد لحسن آيت اصحا:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات والتدابير التي ستتخذونها من أجل تنزيل برنامج تكوين جيل جديد من طلبة الدكتوراه؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني الثاني موضوعه "أهم الإجراءات العملية لتنزيل برنامج تكوين جيل جديد من طلبة الدكتوراه".

والكلمة لأحد أفراد فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الاسماعيلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

ما هي الإجراءات العملية لتنزيل برنامج جيل جديد من طلبة الدكتوراه؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني الثالث لأحد أفراد الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، ووحدة الموضوع.

المستشار السيد محمد صبحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن إجراءات تنزيل برنامج تكوين جيل جديد من طلبة الدكتوراه؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الآن لكم الكلمة السيد الوزير، إلى بغيتي تفضلوا للمنصة.

السيد عبد اللطيف ميراوي وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

السلام عليكم.
السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولا، في البداية بغيت نشكر مجلسكم الموقر على التفاعل الإيجابي مع هاذ الإصلاحات التي تباشرها الوزارة، وعلى المواكبة الدؤوبة للإجراءات المتخذة من أجل الارتقاء بجودة منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، باعتبارها أحد المرتكزات الأساسية للمسار التنموي لبلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وجوابا على السؤال، باش نعطي واحد الرؤية اللي تكون كاملة، بغيتكم باش تعرفو بأن اليوم في بلادنا عندنا تقريبا اللي مسجلين في الدكتوراه، فتنا 40.000 طالبة وطالب اللي تيديرو الدكتوراه، كاين اللي مسجلين وتيديرو البحث العلمي من الصباح حتى العشية، اللي منخرطين وجالسين في المختبرات، وكاينين اللي عندهم عمل والموظفين والمأجورين، اللي خدامين فالعمل ديالهم ومقيدين في الدكتوراه، وتيديرها، تنظن راكم عندكم ربما معرفة كاملة.

اللي تيخصنا اليوم، راكم كتعرفو، بأن الشباب اللي تيبدا فالدكتوراه تتكون عندو على الأقل 23 عام، تنحسبو 18 عام البكالوريا وتنحسبو 5 سنين من بعد البكالوريا، باش ياخذ الماستر باش يتقيد في الدكتوراه، على الأقل 23 عام، الأغلبية تتكون عندهم 26، 25، 24، وكاين اللي أكثر، وتيدير باش يدير البحث العلمي فهاذ الظرفية هاذي وفهاذ السن هذا، راه تنظن بأن خصو باش يعيش وخصو باش يتكلف غير بالبحث العلمي ديالو.

كاين واحد النقطة أخرى اللي حتى هي مهمة، هاذ النسبة ديال التقاعد اللي كاينين فهاذ السنين المقبلة، احنا تكلمنا عليها فاللقاءات السالفة، عندنا 2900 أستاذ باحث اللي غادي يمشيو للتقاعد من هنا لـ 2026، وإيلا مشينا حتى 2030 غادي نوصلو لـ 5000 على واحد الفئة اللي كلها ديال التعليم العالي للأساتذة الباحثين، تكون تقريبا واحد 16.000 أستاذ باحث، الثلث غادي يمشي لنا من هنا لـ 2030.

وهاذ الطاقات هاذو من أكبر الكفاءات اللي عندنا، لأن راكمو واحد التجربة وراكمو تجربة ديال أكثر من 30 عام و40 عام، خصنا كيفاش نعوضوهم أحسن تعويض، طلقنا هاذ البرنامج لأول مرة في تاريخ الجامعة المغربية، 1000 دكتوراه من الجيل الجديد، شنو هي 1000 دكتوراه من الجيل الجديد؟

غادي نديرو الانتقاء على هاذ الشباب اللي اخذا الماستر ديالو واللي عندو أقل من 26 عام، 26 عام هو السقف، وغادي نعطيوهم 7000 درهم باش يبقاو يعملو غير بالبحث العلمي من الصباح حتى للعشية، غادي يجي بحال الموظف غادي يجي يدخل للبيرو ديالو وغادي يخدم، راكم تتعرفو الناس اللي كتدير البحث العلمي ما كيديروش 8 سوايع فالنهار، كاين اللي كيدير 14، كاين اللي كيدير 12، كاين اللي تيدير 16.

البحث العلمي (اسمحوا لي نقولها بالدارجة) "الشوكة مدقوقة"، بغينا على الأقل تكون عندنا واحد 1000 من هاذ الشكل ديال الدكاترة الشباب اللي بغيناهم تكون عندهم هاذ التجربة ويتخصصو غير للدكتوراه ديالهم فثلاث سنين، 3 سنين وفيها حركية على الأقل ديال عام فهاذ 3 سنين بالنسبة للجامعات الدولية، علاش الحركية؟

لأن كتعرفو المكانة ديال الحركية بالنسبة للجامعات وبالنسبة للانفتاح، لا على البحث العلمي وكذلك الانفتاح على الآخرين، وفهاذ الظرفية هاذي بالذات ملي الشباب كيكون يدير الدكتوراه ديالو، غادي يديرها وغادي يتلاقى مع شباب آخرين وفي دول أخرى، وفهاذ الوقت هذا اللي مهم لأن حتى هاذوك الدكاترة اللي كاينين فالدول الأخرى غدا غادي يوليو أساتذة باحثين، وهاذ الشباب ديالنا حتى هو عندو فرصة كبيرة باش يولي أستاذ جامعي، وهاذو هوما اللي بغيناهم يكون عندهم اتصال ويكونو يشبكو، وتكون عندهم واحد الشبكة، اللي تكون شبكة دولية كتعرفو البحث العلمي والتعليم العالي بالخصوص تيكونو شبكات دولية، اللي بغينا بلادنا تكون داخلة فهاذ الشبكات اللي كاينة.

درنا السقف ديال 26 سنة باش تكون عندكم تصور واضح، كيف ما قلت بأن البكالوريا كنخاذ على 17ولا 18 عام، نزيدو عليها 5 سنين هي 23 عام، درنا 26 سنة بحال إلى إنسان عندو الحق يدوبل 3 دالمرات في حياتو، هذا هو علاش كنقلبو، كنقلبو على شباب باش يكون عندنا واحد الانتقاء من أحسن الشباب ديالنا، وهاذ المنحة على 36 شهر على 3 سنين، شنو لاحظنا؟

لاحظنا كاين بعض المرات من هاذ 40.000 اللي مقيدين فالدكتوراه، كاين اللي تيبغي يسالي الأطروحة ديالو في 5 سنين، في 6 سنين، في 7 سنين ولا ربما كنت تكلمت مع بعض المستشارين، كاين اللي عندو 8 سنين وباغي يدوز الأطروحة، وتخيلو معايا بأن الإنسان خذا البرنامج ديال البحث العلمي اليوم فهاذ الظرفية هاذي، وراكم تتشوفو التحولات اللي كاينة وغادي يسالي الأطروحة ديالو في 6 ولا 7 سنين ولا 8 سنين من بعد، تنظن بأن هاذ الوقت اللي كنديرو فيه الدكتوراه ما بقاش ملائم مع هاذ التحولات وهاذ التطورات اللي كاينة.

وفهاذ الميادين اللي اختارنا اللي درنا اليوم، كلها ميادين سيادية من الأولويات ديال البلاد ديالنا، نعطيكم غير بعض النماذج: الماء، الطاقة، البيو-تكنولوجية الطبية، اللقاحات والأمصال، البيو-تكنولوجية الغدائية والبيئية، علوم الصحة الطبية، الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي، الأمن الإلكتروني، علوم التشفير والأمن المعلوماتي، الطاقات المتجددة والبديلة، الاقتصاد الأزرق، النقل واللوجيستيك والعلوم الإنسانية اللي اعطيناها واحد لقسط مهم بالنسبة لهاذ الألف لأن عندنا تحديات مجتمعية اللي خصنا نجاوبو عليها والبحث العلمي مجال باش يسقي بلادنا ويسقي السياسات المجتمعية ديالنا.

وبالإضافة لهاذ الموضوعات، كاينة مواضيع أخرى لا تقل أهمية وتخص

مشاريع البحث والتطوير داخل المقاولة في الميادين التالية: الفلاحة، صناعة التعدين، الصناعة التحويلية، العقار، السياحة، التأمين، التجارة، النقل والبناء.

وقد تم وضع مجموعة من المعايير التي يجب توفرها في المترشحين للاستفادة من هذا البرنامج: أن يكون المترشح مغربيا، أن يكون مسجلا بالنسبة الأولى أو بالنسبة الثانية لسلك الدكتوراه برسم 2023-2024، وألا يتجاوز عمره كما أشرت إليه 26 سنة على الأكثر إلى غاية 31 دجنبر من سنة التسجيل.

ويجب أن يكون موضوع الدكتوراه ضمن المجالات التنموية ذات الأولوية التي سبقت أن ذكرتها.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم تعيين لجنة وطنية للانتقاء مكونة من مسؤولين بالإدارة المركزية وأكاديميين وخبراء في مجال المقاولة وإدارة الأعمال وأعطيت الانطلاقة الرسمية للترشيحات عبر المنصة الإلكترونية (bourse.cnrst.ma)، بتاريخ 05 دجنبر وتم تحديد آخر أجل لتقديم الترشيحات في 20 دجنبر 2023، وسيتم الإعلان عن النتائج آخر دجنبر 2023.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد لحسن آيت اصحا:

السيد الوزير المحترم،

نشكركم على ما تفضلتم به من توضيحات، كما نستغل هذه المناسبة لنثمن المجهودات التي تبذلونها في سبيل تطوير قطاع التعليم العالي بصفة عامة، وهو ما ترجمه تبني وزارتكم لإصلاح بيداغوجي جديد سيتم من خلاله إقرار مجموعة من الإصلاحات الهيكلية بهذا القطاع الهام، وذلك بهدف تجويده والارتقاء بمستواه.

حقيقة، منذ توليكم لمنصبكم، ونحن نلمس محاولات حثيثة لإرساء نموذج جديد للجامعة المغربية، سواء من خلال إحداث مسالك جديدة تلائم التطورات المتسارعة التي تعرفها بلادنا وباقي بلدان العالم، أو تطوير وتجويد المسالك الموجودة، كما فعلتم مع سلك الدكتوراه حيث أعلنت الحكومة عن تخريج جيل جديد من طلبة الدكتوراه بمعايير دولية قادرين على إنجاز أبحاث مبتكرة في المجالات ذات أولوية وطنية أو من خلال إجراءات أخرى لا يكفينا الوقت لسردها.

وهذا الإصلاح هو ترجمة واضحة لأولويات البرنامج الحكومي الذي وضع تأهيل وتطوير الرأس المال البشري في صلب اهتماماته وأولوياته، وهو ما يستوجب من أجل ضمان تنزيله بالشكل الصحيح ترغيب وتحبيب الطالب في الجامعة وفي البحث العلمي، فالشخص إن أحب عملا أتقنه، وألا يكون الهم الوحيد للطالب هو الحصول على تلك الشهادة، بل المساهمة في إضافة شيء جديد ومفيد إلى المعرفة الحالية في مجال معين.

وبالمناسبة، نود أن نشيد بدقة اختياراكم للمجالات التي شملتها دكتوراه التميز، وهي مجالات جد مبتكرة ذات أولوية تهدف إلى تعزيز السيادة الوطنية في العديد من القطاعات، كالصحة والطاقة وغيرها من القطاعات الحيوية.

كما نأمل، السيد الوزير المحترم، اعتماد الصرامة والشفافية في التقاء العناصر المتميزة واتخاذ تدابير زجرية في حق من ثبت تورطه في التلاعب بالنتائج أو بالانتقاء، لأننا نتحدث هنا عن مستقبل بلادنا.

السيد الوزير المحترم،

إن من شأن كل هذه لإجراءات التي تمت مباشرتها بهذه القطاعات أن تساهم في تملك بلادنا لمنظومة حديثة للتعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، منظومة على قدر كبير من الأهمية ستمكن على المديين القريب والمتوسط من الإحاطة بمختلف التحديات الآنية والمستقبلية، نقطة أساسية لا يجب إغفالها وتتعلق بالنموذج البيداغوجي الجامعي الجديد الذي يسعى إلى الارتقاء بالنظام المتعلق بالإجازة والماستر والدكتوراه، هذا النظام الواعد سيجعل من الجامعة فضاء أساسيا لإنتاج المعرفة وتطوير مهارة الشباب..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، انتهى الوقت المخصص لكم.

وأعطي الكلمة الآن لأحد أفراد فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الاسماعيلي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

لا ننكر جهودكم الرامية لتطوير الجامعة المغربية في إطار الانسجام والتناغم مع البرنامج الحكومي المسطر الهادف للرقي بالتعليم العالي والبحث العلمي وتطويره، وجعل المغرب قطب قاري في هذا المجال، فلا مناص من أن تحديث منظومة التعليم العالي وتجويد مسالكها وتشجيع البحث العلمي والابتكار بتحفيز الطاقات المبدعة والخلاقة هو منطلق التنمية والتقدم والازدهار في جميع المجالات على المستوى الوطني والترابي.

وفي هذا الإطار، فإننا نسجل بارتياح بالغ إطلاق برنامج تكوين جيل جديد من طلبة الدكتوراه، الذي ينوم عن تحول نوعي وكمي في اتجاه منح التعليم العالي والبحث العلمي الاهتمام اللائق به، والذي جاء أيضا ليواصل تنزيل رزنامة الإجراءات المقررة بالزيادات المهمة في أجور الأساتذة الجامعيين.

وإذ نثمن مبادرة المنح التعاقدية المحفزة بـ 7000 درهم شهريا، الموجهة لألف طالب باحث، والتي نأمل معكم أن تتوج بأجرأة عملية تراعي فيها مبادئ تكافؤ الفرص والشفافية والاستحقاق ودون إقصاء للطلبة الذين هم في طور التكوين، ممن تتوفر فيهم الشروط والمعايير الموضوعية للحد من ارتفاع الهدر المسجل في صفوف هذه الفئة.

فكلنا يعلم معاناة الطلبة الباحثين في جميع التخصصات أمام الصعوبات والإكراهات الذاتية والموضوعية، وهي مناسبة لنرفع لهم قبعة الاحترام والتقدير على تضحياتهم وتفانيهم للقيام بأنشطة التأطير في الأشغال التوجيهية والتطبيقية والحراسة والمساعدة إلى جانب الأساتذة الباحثين طيلة السنوات الماضية.

إن الجامعة المغربية اليوم مطالبة لتكون في قلب الركب ومسار التحول الكبير الذي تعرفه بلادنا على جميع المستويات، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره.

ونتوق في فريق التجمع الوطني للأحرار أن تمكن هاته الإجراءات في انتظار ما سيليها من مبادرات لتطوير حقيبة التكوين بها لجعلها مستجيبة للحاجيات الملحة للمحيط الاقتصادي والاجتماعي.

كما ندعو للمزيد من تضافر الجهود والمساعي لتحديثها وتمكينها من مقومات المنافسة الدولية، وتحقيقها جاذبية أكبر لها أمام التنافس الشرس في عالمنا اليوم على استقطاب المواهب والكفاءات في ظل الثورة التكنولوجية المحتدمة ولتحسين مراتبها في تصنيف الجامعات الدولية، وإذ نسعى لمواصلة الإعداد لمختبرات علمية تستجيب للحاجيات الملحة خاصة بالنسبة..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت شكرا السيد المستشار.

أعطي الكلمة الآن لآخر متدخل في سلسلة التعقيبات على السيد الوزير وهو من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد محمد صبحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

هذا القرار الذي اتخذته الحكومة بشأن تحفيز طلبة سلك الدكتوراه، حيث ستدخل التجربة نموذج 1000 طالب سيحصلون على 7000 درهم شهريا وفق شروط صارمة من جهة، وهنا ننقل لكم بكل صدق تساؤل الرأي العام الأكاديمي والجامعي الذي يعتبر هذه التجربة غير منصفة لعدم استيعابها جل الطلبة وذلك بتحديث سن 26 سنة، وإقصاء الموظفين منها بشكل قطعي على اعتبار أن المعيار الذي يجب أن يحكم هو معيار الاستحقاق العلمي.

وهناك تساءل حول مآل الأساتذة المساعدين الذين كان اختصاصهم الأعمال التوجيهية والأشغال التطبيقية والتخوف لديهم من أن يتم تعويضهم بطلبة الدكتوراه في إطار سد الخصاص.

السيد الوزير،

هل ستشكل هذه التجربة بداية لتجربة أخرى بفتح باب التعاقد في الجامعة المغربية بدل التوظيف؟

تساؤلات نتقاسمها معكم على أمل أن تعمم هذه التجربة خلال السنوات القليلة المقبلة، وفق معيار الاستحقاق والعدالة المجالية.

وهي مناسبة، السيد الوزير، لنؤكد لكم أن إصلاح سلك الدكتوراه يتطلب مقاربة شمولية للإصلاح، فكل بداية سنة جامعية يتقدم العديد من الطلبة حاملي الماستر للتسجيل في سلك الدكتوراه، إلا أنهم يواجهون بسلوكات معزولة من طرف بعض المختبرات العلمية في بعض الجامعات، حيث مواضيع على المقاس وإقصاء طلبة جامعات أخرى، وموظفين من هذا السلك لاعتبارات غير مقنعة لديهم، فليس كل الموظفين يتحصلون على شهادة الدكتوراه من أجل الترقية، فالترقية تقف عند حدود شهادة الماستر.

ومن جهة أخرى، لا يسعنا إلا أن ننوه وبكل ثقة أن هذا الإصلاح ينفتح على تكوينات جديدة في مجال الدكتوراه، من ضمنها تكوينا إجباريا في مجال الرقمنة واللغة الإنجليزية، حيث لم يعد مقبولا اليوم أن نصادف باحثا في الدكتوراه غير مدرك للتطورات التكنولوجية المتسارعة وللغة الأجنبية الأولى في العالم، مع يقيننا التام أن خلق أقطاب جامعة للدكتوراه لتنسيق عمل المراكز التابعة لها وتكون بمثابة مرجع، سيقطع مع ما كانت الجامعة تعيشه في السابق، حيث كان كل مركز للدكتوراه مستقلا أو شبه مستقل، ما فتح التباين في أنماط الإشراف على آثار الدكتوراه.

نتمنى صادقين، أن توفق الحكومة في تجربتها النموذجية هاته، فالجامعة المغربية من خلال مقوماتها تشكل عنصرا أساسيا ومهما في النسيج الوطني، فلا شك أنها تحتاج إلى إصلاح جذري يقوم على أسس مختلفة تماما عما كان سائدا من ناحية الرؤية والغايات والمضمون والآليات بإصلاح شمولي، يأخذ بعين الاعتبار واقع التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة، وأولويات المجتمع المغربي.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم.

بقات بضع ثواني، السيد الوزير إلى بغيتو تردو على التعقيبات ديال السادة المستشارين المحترمين.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

أنا بغيت غير نطمأن السيد المستشار المحترم.

هاذ الإصلاح راه شمولي، راه ماشي جينا وقلنا غادي نعطيو الدكتوراه جديدة، بدلنا دفتر الضوابط من الأول، وداخل كله فهاذ الإصلاح الكامل

من السنة الأولى من بعد الباكالوريا حتى للسنة الثامنة ديال الباكالوريا، وإلى كان شي موظف بغا حتى هو يدخل الانتقاء، احنا ما عندناش مشكل، غير يستقل، المهم ما غاديش يقدر ياخذ المنحة ديال الدكتوراه وياخذ (salaire) ديالو، هاذ الشي هو اللي كاين.

ولكن غير اسمحو لي على هاذ القضية ديال العمر، إلى بغيتو نديرو الدكتوراه على 50 عام و60 عام أنا ما عنديش مشكل، ولكن احنا ما محتاجنش به فالبحث العلمي.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد الوزير.

والآن نمر للسؤال الرابع وموضوعه "مآل إحداث الأنوية الجامعية بمختلف جهات المملكة".

والكلمة للسيدة المستشارة المحترمة من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

طالب العديد من المواطنات والمواطنين بإحداث أنوية جامعية بعدة مناطق بالمملكة، تندرج في إطار انفتاح الجامعة على محيطها الاجتماعي وكذا توسيع العرض التعليمي والثقافي بالجهات، تنفيذا للتوصيات الملكية السامية والعناية التي يوليها جلالته لقطاع التعليم العالي كرافعة أساسية للتنمية.

وبالفعل، كانت هناك عدة مشاريع أنوية جامعية استنفذت بشأنها جميع المساطر والإجراءات القانونية المطلوبة من أوعية عقارية، إنجاز تصاميم التهيئة، اعتمادات مالية وغيرها، وفي الوقت الذي كان المواطنون بهته المناطق ينتظرون بفارغ الصبر الشروع في إنجازها لتمكين الطلبة من متابعة دراستاهم عن قرب وفي ظروف ملائمة، قررتم السيد الوزير إلغاءها وتبديد حلم الآلاف من الطلبة المغاربة وأسرهم.

لذلك، نسائلكم السيد الوزير، عن الأسباب الكامنة وراء هذا القرار؟

وما هو مصير هذه الأنوية الجامعية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

أنا بغيت غير نأكد بأن التكوين ديال الإنسان راه ماشي كرسي وطبلة، سالينا من هاذ التكوين، اللي كنسميه أنا الجامعة 1/ 0.

دابا اليوم ولى التكوين ديال الإنسان فيه مسائل أخرى، ماشي فيه غير المدرج، ماشي فيه غير الأستاذ كيجي 200 و300 كيلومتر ويجي يدير 2 سوايع ولا 4 السوايع وبعض المرات تيدير6 دالسوايع فالنهار ويمشي فحالو.

اليوم، خصنا أساتذة جامعيين اللي تيكونو مركزين فالمركب الجامعي، خصنا طلبة اللي كيخرج من المدرج وكيمشي يدير الأنشطة الموازية، خصنا طلبة اللي كيخرجو من المدرج وتيمشيو يديرو التمارين مع بعضياتهم، يمشيو يعيشو هاذ الظرفية ديال 18 و23 سنة علاش كنتكلمو، هذا هو التكوين ديال الإنسان، واحنا كنشوفو بأن ما كاينش شي واحد فينا اللي ما يبغيش هاذ التكوين هذا لأولادنا، بغينا نكونو شباب مكونين ممكنين، ماشي غير كيحفظ ولا عندو.. اسمحو لي عاود ثاني نقولها بالدارجة، عندوالكارطونة، بغينا إنسان يكون مكون، إذا بغيتو ديرو إنسان مكون راه ما غاديش نبقاو نديرو فالأنوية الجامعية، راه خصنا نجمعو الشمل، خصنا نديرو مركبات كبار، راكم كتشوفو اليوم الإنسان اللي كيقرا فقنيطرة ولا كيقرى فمراكش ولا كيقرى فالرباط، واحنا كلنا قرينا فالمدن الكبيرة، هذاك الشي علاش عشنا، ولكن عشنا ماشي حقاش عندنا دبلوم، عشنا لأن عندنا هاذ التجربة الحياتية اللي واكبت هاذ الدبلوم، هذا هو اللي مشينا فيه، ماكاين حتى شي غرض آخر.

واللي كانت ساهلة، السيدة المستشارة، هي نخليو هاذ الشي وغاديين فيه، وهاذ الحكومة قالت لا، لأن هاذ التجارب اللي كاينة اليوم على الصعيد الدولي كلها كتصب فهاذ التجربة اللي احنا ما قبلناهاش، كلها كتقول لك - شوفو اسبانيا فين حاصلة، شوفو فرنسا فين حاصلة، شوفو الدول كلها اللي دارت الأنوية الجامعية - ما كنقربوش الجامعة للطالب، كنجيبو الطالب للجامعة، هذا هو اللي خصنا، هذا هو المفهوم والمفهوم دابا احنا حسمناه فالحكومة، بغينا كاينين الأنوية الجامعية اللي كاينة وخصنا نتهلاو فيها ونكبروها ونصايبوها ما نخليوهاش بحال..

أنا نعطيكم غير مثل ديال تازة، ونعطيكم الأمثلة كبيرة، أسفي، خصنا نصاوبوهم ونرجعوهم مركبات جامعية اللي غادي يواكبو هاذ التحول وهاذ التطور.

واحنا دابا الحكومة خدامين فواحد المخطط وطني مديري ديال الجامعة المغربية من هنا لـ 50 عام، أشنو هو التصور ديالنا؟ هذا هو علاش خدامين، أما باش نرجعو لهاذ القضية ديال الأنوية الجامعية، تنظن بأن ماشي معقول، لأن المغاربة كلهم سواسية، إذا بغينا نمكنو الإنسان خصنا نحطو ليه كلشي، ماشي نجيبو لو الكرسي والطبلة وندير ليه بحال (lycée) ولا بحال (collège)، لا.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد الوزير.

لكي الكلمة السيدة المستشار المحترمة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

السيد الوزير، هاذ الشي اللي قلتو كله مزيان وهاذ الشي اللي قلتو ماشي شي حاجة اللي تعجيزية، تقدرو توفروها حتى فالأنوية الجامعية، وذلك احتراما لإرادة المواطنين واستجابة لمطالبهم، السيد الوزير، وإرساء لمفهوم

الدولة الاجتماعية وجعل المواطن في صلب انشغالاتكم واهتماماتكم.

ندعوكم، السيد الوزير، إلى مراجعة قراركم بشأن التراجع عن الأنوية الجامعية، ونقترح عليكم، السيد وزير، في الاتحاد المغربي للشغل أن يتم اعتماد استراتيجية جديدة تبدأ بدراسة ميدانية للمنطقة المعنية بالنواة الاجتماعية، مراعاة لخصوصياتها وحاجياتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية... وغيرها، قبل أن يتم تحديد نوعية النواة الاجتماعية وطبيعة مسالك التكوين، تماشيا مع التنوع الذي تعرفه مناطق المملكة، لأن كاين بعض المناطق اللي كتميز مثلا بالصناعات السينمائية ومناطق أخرى اللي كتميز بالطاقات المتجددة، مناطق كتميز بالسياحة والفندقة، مناطق كتميز بالصناعات الثقيلة، كاين مناطق اللي كتتميز أيضا بالفلاحة وتقدرو تلاءمو النواة الجامعية مع خصوصيات هذه المناطق.

وبهاذ الاستراتيجية، السيد الوزير، غادي تتمكن هاذ الأنوية الجامعية من تكوين الرأس المال البشري حسب خصوصية كل منطقة بالمغرب، استجابة للحاجيات الحالية والمستقبلية لمختلف القطاعات، وملاءمة أيضا مع متطلبات سوق الشغل في المغرب، وذلك لتسريع وثيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا، وذلك من أجل:

- تعزيز العدالة المجالية وتقريب مؤسسات التعليم العالي من طلبة الأقاليم المعنية؛
- نقص الهدر الجامعي خاصة في صفوف الطالبات؛
- الرفع من المنح الجامعية، خاصة في ظل تراجع عدد الممنوحين في بعض المناطق؛
- التخفيف من التكلفة الباهظة للدراسة الجامعية على الطلبة وأسرهم كالسكن والتنقل؛
-... وغيرها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السيد الوزير، ما بقاش لكم الوقت في إطار التعقيب على الرد.

وهكذا تكون قد ساهمت معنا في أشغال هاته الجلسة، ونشكركم على هذه المساهمة القيمة وهذا الحضور.

وننتقل للوزارة المنتدبة لدى وزارة الاقتصاد والمالية المكلفة بالميزانية، ونرحب بمعالي الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، وهذه مناسبة باش نهنأكم على حفل توزيع جوائز "الكاف" (CAF[1]) ليلة البارحة، والحمد لله على الجوائز اللي كانت من نصيب المغرب إناثا وذكورا، ونهنئكم على التنزيل المحكم لرؤية صاحب الجلالة في إطار كرة القدم، ونتمنى لكم التوفيق والسداد والنجاح.

نعود لجدول أعمالنا لهذه الجلسة، وننتقل، بطبيعة الحال، إلى مجموعة من الأسئلة التي توحدها وحدة الموضوع، والسؤال الأول حول "تمويل ورش الحماية الاجتماعية".

والبداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار، موضوعه "إشكالية تمويل ورش الحماية الاجتماعية في أفق سنة 2026".

لك الكلمة السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيد الوزير،

عن إشكالية تمويل ورش الحماية الاجتماعية في أفق سنة 2026، نسائلكم؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة الآن في إطار السؤال الثاني الآني، موضوعه "استدامة تمويل الحماية الاجتماعية"، لأحد أفراد فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

شكرا السيد الرئيس.

عن رؤيتكم للتعاطي مع إشكالية استدامة تمويل الحماية الاجتماعية، نسائلكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني الثالث موضوعه "التدابير المتخذة لتمويل ورش الحماية الاجتماعية واستدامته"؟

والكلمة لأحد أفراد الفريق الحركي.

المستشار السيد يونس ملال:

نفس السؤال، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الرابع موضوعه "إشكالية تمويل ورش الحماية الاجتماعية ببلادنا".

والكلمة لأحد أفراد مجموعة العدالة والاجتماعية.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني الخامس موضوعه "إشكالية تمويل ورش الحماية الاجتماعية في أفق 2026"، وأحد أفراد فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد مولاي مسعود أكناو:

نفس السؤال السيد الرئيس.

[1] **C**onfédération **A**fricaine de **F**ootball.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني السادس موضوعه "إشكالية تمويل ورش الحماية الاجتماعية".

والكلمة لأحد أفراد الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

نفس السؤال السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني السابع موضوعه "إشكالية تمويل ورش الحماية الاجتماعية".

والكلمة لأحد أفراد مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشار السيد محمود عرشان:

نفس السؤال، السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني الثامن ودائما موضوعه "تمويل ورش الحماية الاجتماعية ببلادنا".

والكلمة لأحد أفراد الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد محمد زيدوح:

نفس السؤال، السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال التاسع موضوعه "إشكالية تمويل ورش الحماية الاجتماعية في أفق 2026".

والكلمة لأحد المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

المستشار السيد محمد عموري:

نفس السؤال، السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال العاشر، ودائما موضوعه "التحديات التي تواجه مشروع تعميم الحماية الاجتماعية"، وهذه المرة مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (ك.د.ش).

المستشار السيد لحسن نازهي:

نفس السؤال، السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني الحادي عشر، موضوعه "تعميم الحماية الاجتماعية للمهنيين".

وفريق التجمع الوطني للأحرار..

المستشار السيد كمال صبري:

نفس السؤال السيد الرئيس، لأنه هذا خاص بالمهنيين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الآن نعطي الكلمة للسيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية، للإجابة على الأسئلة المتعلقة بتمويل ورش الحماية الاجتماعية.

تفضلوا السيد الوزير للمنصة.

السيد فوزي لقجع، الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلفة بالميزانية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على رسول الله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني مرة أخرى أن أتناول الكلمة أمامكم للتفاعل بخصوص تساؤلات، نعتبرها في غاية الأهمية، حول مشروع مهم، مشروع ملكي مرتبط بتنزيل ورش الحماية الاجتماعية وطرق تمويله خلال السنوات المقبلة.

فالواقع أنه مهما تكررت المناسبات للتفاعل مع هذا الموضوع، لا يمكن إلا أن نتقدم لكم بالشكر الخالص لهذا الحرص الدائم والمسؤول على تتبع الأوراش الكبرى التي تعمل الحكومة على تنزيلها والتي نصبو جميعا من خلالها أن نؤسس لمغرب المستقبل والكرامة وتكافؤ الفرص لجميع المغاربة، تحت القيادة المتبصرة والحكيمة لجلالة الملك نصره الله وأيده.

ومن الأكيد أننا تطرقنا لموضوع تعميم الحماية الاجتماعية وتمويله في إطار المناقشات المتوالية لمشروع قانون المالية الذي صادقنا عليه قبل أيام، ولكن هذا لا يمنع أن نتعرض اليوم إلى التفاصيل المرتبطة بهذا الموضوع في جميع تجلياتها.

أولا، وكما قلت دائما، لابد أن أؤكد من جديد بأن مشروع تعميم الحماية الاجتماعية هو مشروع مجتمعي ثوري يكتمل اليوم بعد بدئه وولادته قبل عقدين من الزمن، وهو تتويج لمسار تحديثي قاده جلالة الملك نصره الله، مسار مبني على تحقيق التوازن والانسجام والتكامل والتوفيق الأمثل بين طموحنا لتنزيل هذا المشروع والإمكانيات التي نعمل من أجل توفيرها لتمويله في أحسن الظروف.

بدأت العناوين الأولى لهذا المشروع المجتمعي انطلاقا من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والتي غطت مجموعة من المجالات، سواء بالنسبة للفوارق المجالية أو الاجتماعية أو الخصاص الذي طبع مجموعة من الفئات الاجتماعية، ثم توالت المبادرات لتكتمل هذه الدائرة بإطلاق صاحب الجلالة لمشروع الحماية الاجتماعية، بدءا بضمان التغطية الصحية لكافة المغاربة بمن فيهم أولئك الذين تكلفت الدولة بأداء الاشتراكات نيابة عنهم، وانتهاء بتخصيص دخل

مالي شهري لكافة الأسر المغربية التي توجد في وضعية هشاشة، والذي يجب استحضاره دائما أن هذا المسار التطوري خضع وسيخضع لبناء مؤسساتي ملكي يتجاوز الاستحقاقات والتقلبات السياسة.

ثالثا، مشروع الحماية الاجتماعية كان موضوع قانون إطار، صادقتم عليه بالإجماع سنة 2021، وهاذ القانون الإطار هو الذي حدد الأحكام والمبادئ والتوجهات والآليات المؤطرة لعمل الدولة فيما يتعلق بتنزيل هذا المشروع، واليوم من حقنا أن نتساءل عن الحصيلة لتنزيل هذا المشروع.

فيما يتعلق بتعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض:

أولا، تسجيل أزيد من 11 مليون مستفيد برسم نظام "AMO[2] تضامن" من بينهم 4.2 مليون مؤمن رئيسي، يعني مؤمنين رئيسيين زائد (les ayants droits)، الأطفال والزوجات، وهو رقم غير مسبوق تجاوز عدد المؤمنين الرئيسين المستفيدين سابقا من نظام "راميد" (RAMED[3])، الذين تم تحويلهم تلقائيا إلى "AMO تضامن" في الفاتح من دجنبر 2022، والبالغ عددهم 4 مليون أسرة.

وقد قيل الكثير فيما يخص هذه الأرقام، ولكن وجب أن نحدد معاييرها بدقة اليوم، هاذ العدد نتاع الناس الذين تحولوا من نظام "راميد" لنظام "AMO تضامن" ارتفع بالنسبة للأعداد اللي كانت مسجلة سابقا في "راميد".

هاذ العدد في ديسمبر 2022 كان هو 3.7 مليون نتاع الأسر اللي كان في نظام "راميد"، وهبط في متم شهر يوليوز 2023 ليصل إلى 3.2 مليون مؤمن رئيسي، والسبب هو انتهاء مدة صلاحية البطاقة نتاع "راميد" لمجموعة من المؤمنين، ورجع باش يرتفع من جديد بعد إعلان هذا الإصلاح وتنزيله باش يبلغ 4.2 مليون مؤمن رئيسي، شهر نوفمبر 2023.

ثانيا، تم فتح إمكانية الاستفادة لحوالي 7 ملايين أشخاص برسم نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالعمال غير الأجراء، من بينهم 2.3 مليون مؤمنا رئيسيا و4.7 مليون من ذوي الحقوق.

ثالثا، تم فتح إمكانية الاستفادة لحوالي 4 ملايين أشخاص من نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص القادرين على تحمل واجبات الاشتراك واللي ما تيزاولو أي نشاط سواء كان مأجور أو غير مأجور.

هذا، يعني ببساطة ودقة أن الحكومة فتحت إمكانية الاستفادة من التأمين الصحي عن المرض لحوالي 22 مليون مغربي ومغربية، وإيلا أضفنا لهم العدد الثلث دالمجتمع اللي تيستافدو من هاذ التغطية، الموظفين أولا الأجراء اللي كاينين عند (CNSS[4])، غادي يكون العدد قد اكتمل وأن التغطية الصحية اليوم مفتوحة في وجه جميع المغاربة.

ويعني أن الحكومة قامت بتنزيل ورش تعميم التغطية الصحية في زمن قياسي، فقد اتخذت كافة التدابير، سواء على مستوى إخراج القوانين أو النصوص التنظيمية أو على مستوى توفير الموارد المالية، وعلى مستوى أيضا مواكبة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتسجيل كل الفئات المعنية وتمكينها من خدمات تأمينية ذات جودة.

وعلى مستوى التواصل والتحسيس:

وعلى مستوى التدابير التحفيزية للإعفاء من المتأخرات، سأعود لهذا الموضوع والتي كانت كلفتها أزيد من 3.4 دالمليار نتاع الدرهم لفائدة العمال غير الأجراء.

ثم قرار أداء الاشتراك الواحد بالنسبة للعمال غير الأجراء اللي تيزاولو أكثر من نشاط، معناه أن العامل غير الأجير، ملي تيكون عندو 2 دالأنشطة موازية، فتم اتخاذ القرار أن يؤدي اشتراكا واحدا.

والتحدي الذي يسائلنا اليوم في هذا الموضوع يكمن في انخراط الجميع في إنجاح هذا الورش القائم في فلسفته وتوازناته المالية على التضامن.

فإذا كانت الحكومة تؤدي 9.5 مليار درهم برسم التأمين الصحي عن الفئات غير القادرة على الأداء، فإن فئات عريضة من العمال غير الأجراء ما زالت غير منتظمة في أداء واجبات الاشتراك المستحقة عليها.

وبالتالي يتوجب، كما هو الشأن بالنسبة لباقي الفئات الأخرى التي لها القدرة على أداء الاشتراكات، أن تنخرط بكل مسؤولية وروح وطنية تضامنية في أداء اشتراكاتها بانتظام.

وحتى نتكلم بلغة الأرقام فوعاء هذه الاشتراكات لا يتعدى في المعدل 0.9 نتاع (SMIG[5]) يعني (la base) نتاع الاشتراك هي 0.9، ما كايناش حتى (SMIG)، أي 180 درهم شهريا بالنسبة للعمال غير الأجراء، ولما أتحدث عن 180 درهم بالنسبة لرب الأسرة وما يوجد حولها يعني للأسرة الكاملة، بل أن أكثر من 80% من الفئات المعنية حددت اشتراكاتها في أقل من 180 درهم، فعلى سبيل المثال حدد اشتراك الشريحة الأولى من الفلاحين في أقل من 130 درهم شهريا، واشتراك التجار في أقل من 150 درهم شهريا، واشتراك جل المقاولين الذاتيين والأشخاص الخاضعين لنظام المساهمة المهنية الموحدة في 100 درهم فقط شهريا.

كما أن اشتراكات الأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك ولا يزاولون أي نشاطا مأجورا، فقد حددت فقط في 144 درهم بالنسبة لفئات عريضة منها.

وكل هذه الاشتراكات للإشارة، معدل اليوم نتاع الخدمات اللي تتقدمها

[2] نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك

[3] **R**égime d'**A**ssistance **Méd**icale.

[4] **C**aisse **N**ationale de **S**écurité **S**ociale.

[5] **S**alaire **M**inimum **I**nterprofessionnel **G**arantie.

(CNSS) تزيد قيمتها عن 600 درهم شهريا بالنسبة لكل مشترك.

فيما يتعلق بالدعم الاجتماعي المباشر:

فقد تمت المصادقة على كل النصوص التشريعية والتنظيمية اللازمة لتفعيل برنامج الدعم الاجتماعي المباشر، أربع (4) نصوص واتفاقيتين، مما سيفتح الباب أمام استفادة 60% من ساكنة بلدنا الذين يوجدون في وضعية هشاشة وغير المشمولة حاليا بأنظمة الضمان الاجتماعي من الاستفادة من إعانات الحماية من المخاطر المرتبطة بالطفولة والإعانات الجزافية، بغلاف مالي يزيد عن 25 مليار درهم سنة 2024 و29 مليار درهم ابتداء من سنة 2026، وملي تتكلم على 60%، يعني 60% من الثلثين الذين لا يستفيدون حاليا من خدمات لا (CNSS) ولا (la CNOPS[6]) بالنسبة للموظفين، يعني في الثلثين اللي بقاو 60% منهم سيشملهم هذا الدعم المباشر.

وفي هذا الإطار، سيتسنى للأسر المستفيدة من نظام الدعم الاجتماعي المباشر الاستفادة من تعويضات شهرية، إذ تتراوح بين حد أدنى حدد في 500 درهم و1758 درهم برسم سنة 2024، وغيرتفع هاذ السقف نتاع 1758 ليصل إلى 1833 سنة 2025، وليبلغ 1908 نتاع درهم سنة 2026.

وقد قامت الحكومة في 2 دجنبر 2023 بفتح باب التسجيل أمام جل الأسر المغربية الراغبة في الاستفادة من هذا البرنامج من خلال المنصة الإلكترونية المعدة لهذا الغرض، حيث تجاوز عدد المسجلين لغاية هذه الساعة ما يفوق على مليون أسرة.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يمكننا اليوم جميعا، أغلبية ومعارضة، أن نقول وبكل افتخار وبفضل الرؤية السديدة لجلالة الملك نصره الله، فقد نجحنا من أن نجعل من تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض والدعم الاجتماعي المباشر واقعا ملموسا لدى المواطنات والمواطنين.

وقد تحقق ذلك بفضل تعبئة كل المكونات، حكومة وبرلمانا، ولكن أيضا بفضل تعبئة كل الفيدراليات والتنظيمات المهنية التي أخرجت وعبأت كل المنضويين تحت لوائها للانخراط في هذا المشروع، وقد نجحنا كذلك لأننا وضعنا هندسة مالية عميقة ومضنية لهيكلة تمويل هذا المشروع لا تراعي القدرة على التمويل فحسب، بل تراعي تحقيق العدالة والتوازن المجتمعي.

فتمويل ورش الحماية الاجتماعية في إطار الآلية القائمة على التضامن، يتطلب تمويلا سنويا يناهز 35 مليار درهم في سنة 2024، ثم 40 مليار درهم سنة 2026.

فمن جهة، كان علينا ضبط الفئات المستهدفة، لذلك كان "السجل الاجتماعي الموحد" أداة جوهرية لإنجاح هذا المشروع، من خلال الاستهداف المضبوط للفئات المستحقة للدعم.

ومن جهة أخرى، كان علينا إيجاد آليات التمويل وفقا لما حدده قانون الإطار الذي صادقتم عليه، وبالتالي قمنا بمسح شامل لكل البرامج الاجتماعية القائمة، والبالغ عددها حوالي 100 برنامجا وعملنا على تجميع فقط برامج الدعم الاجتماعي، لأننا سنعود في المستقبل إن شاء الله معكم لمراجعة هذه الأعداد الهائلة من البرامج والتي لا تؤدي إلى تحقيق النتائج المرغوبة في جلها.

ولابد أن أذكر بأن هاذ التجميع كان موضوع تعليمات ملكية سامية منذ سنة 2018 في خطاب جلالته السامي أمام مجلسكم الموقر، أي قبل تعيين الحكومة بثلاث (3) سنوات، وقد مكنت هذه العملية من تعبئة ما يقارب من 15 مليار درهم.

ثانيا، وضع تصور لإكمال إصلاح منظومة المقاصة الذي يقوم على التسقيف نتاع الثمن ديال البوطة ورفع الدعم بشكل تدريجي مع التسقيف سنة 2026، وكل هذه الإجراءات ستمكن من إيجاد 3 مليار نتاع الدرهم سنة 2024 و8 مليار نتاع الدرهم سنة 2025 إن شاء الله.

ثالثا، تفعيل آليات التضامن والتي من المتوقع أن توفر 7 مليار نتاع الدرهم من العائدات الجبائية المتعلقة بالمساهمة الاجتماعية التضامنية على الأرباح والدخول.

رابعا، تخصيص عائدات الرسوم على عقود التأمين والضرائب الداخلية على الاستهلاك لمجموعة من المواد والتي ستمكن من تعبئة 4 مليار درهم.

خامسا، تفعيل المساهمة الإبرائية برسم الممتلكات والموجودات المنشأة بالخارج، والتي يتوقع أن تعبئ موارد مهمة تخصص كليا لتمويل هذا الإصلاح.

كما أن صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي، وفي نهاية هذه السنة إن شاء الله، سيحقق رصيدا إيجابيا يقدر بـ 9.2 مليار نتاع الدرهم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

الحديث عن تمويل ورش الحماية الاجتماعية، يقودنا بشكل بديهي ومنطقي لنقف مطولا عند التحديات التي ترتبط بهذه الاستدامة المالية، وهنا أود أن أطمئن السيدات والسادة المستشارين، بأن الهندسة المالية التي تم وضعها لتمويل هذا المشروع ستمكننا جميعا من ضمان الموارد الضرورية لمواكبة تنزيل هذا الورش بشكل مستدام، مع العلم أن إيجاد الحلول لمجموعة من التحديات يبقى شيئا ضروريا وبالأخص في شقه المتعلق بتوازن أنظمة التأمين الصحي ومرتبطة أيضا في التحكم في نفقات هذه المنظومة.

وفي هذا الصدد، يتضح من خلال المؤشرات المرتبطة بالتوازنات المالية لمختلف هذه الأنظمة، أن نفقاتها تتطور بسرعة أو بوثيرة أسرع مقارنة مع مواردها، وهو ما قد يؤثر سلبا على الاستدامة المالية لأنظمة التأمين الإجباري الأساسي للمرض، وهذا يرجع إلى مجموعة من العوامل (le taux de sinistralité) وارتفاع مؤشر الإصابة بالأمراض المزمنة، إلى غير ذلك.

[6] **C**aisse **N**ationale de **S**écurité **S**ociale.

لذلك، أصبح من الضروري وأكثر من أي وقت مضى التفكير ضمن إطار شمولي ومتكامل ووفقا لمقاربة تشاركية، في إعداد نموذج مندمج يمكن من التوفيق بين المتطلبات الولوجية إلى الخدمات ذات الجودة العالية وبين إكراهات الديمومة المالية لهذه الأنظمة.

وفي هذا الإطار، تقوم الحكومة بمعية مختلف الشركاء المعنيين بتدارس مجموعة من الإجراءات، والتي من شأنها أن تمكن من التحكم في مستوى النفقات مع ضمان فعاليتها، دون الإخلال بجودة الخدمات المقدمة، وذلك من خلال اعتماد سياسة صحية وقائية أساسية للتخفيف وللتحكم في مؤشر الإصابة بالأمراض.

ثانيا، اعتماد سياسة دوائية تروم التحكم في نفقات الأدوية، مع تعزيز الولوجية إليها من جهة، وحماية الصناعة الدوائية الوطنية من جهة أخرى.

ثالثا، التسريع بتفعيل مسلك العلاجات والبروتوكولات العلاجية، مع إقرار إلزاميتها والتسريع برقمنة القطاع الصحي واعتماد الملف الطبي الرقمي.

حضرات السيدات والسادة،

فبالقدر الذي تحدثت فيه عن النجاحات التي رافقت التنزيل الأولي لهذا الإصلاح، تحت القيادة النيرة لصاحب الجلالة نصره الله، بقدر ما يشكل هذا التنزيل الناجح مصدر فخر واعتزاز لنا جميعا، يجب أن تشكل في نفس الآن حافزا لنظل دائما واعين بحجم التحديات التي يفرضها هذا التحول الكبير، ومدركين لثقل وجسامة المسؤولية الملقاة على عاتقنا جميعا باختلاف مواقعنا ومشاربنا، من أجل المضي قدما في استكمال تفعيل هذا الورش الهام، وفقا وطبقا لخارطة الطريق التي أعلنها جلالة الملك نصره الله، حتى لا يبقى مغربي واحد على هامش قطار التنمية الذي يقوده جلالة الملك.

شكرا على حسن انتباهكم.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير على هذا الرد القيم.

وأعيد الكلمة للسيدات والسادة المستشارين في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير.

وأعطي الكلمة لأول فريق، هو فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلي أستاذة.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

وعطفا على ما قاله السيد الرئيس ديال الجلسة، لا يسعنا احنا في فريق التجمع الوطني للأحرار، واحنا إلا أننا ننوهو بهاذ التتويج الباهر إفريقيا، لأن بالطبع أننا نجحنا في تنزيل الاستراتيجية المولوية النيرة، بفضل يعني واحد الأطر مغربية 100% وعلى رأسهم رئيس الجامعة وكذلك المدربين واللعابة، يعني أعضاء المنتخبات كلها، يعني اخذينا أحسن منتخب وأحسن مدرب وأحسن حارس كرة القدم وكذلك جوائز أخرى.

إذن، نتمنى أن يكون التنزيل كذلك أن يطالها النجاح، تنزيل الاستراتيجية المولوية فيما يخص تنزيل ورش الحماية الاجتماعية.

إذن، كنشكركم السيد الوزير على المعطيات اللي تفضلتو بها بخصوص إشكالية تمويل ورش الحماية الاجتماعية في أفق سنة 2026 من طرف القطاعات الوزارية المعنية، الشيء اللي كنعتبرو في فريق التجمع الوطني للأحرار، رهان استراتيجي كيستلزم التعبئة المستمرة والعمل المتواصل للحفاظ على هاذ المكتسبات.

كننوهو كذلك، بالمجهودات اللي كتبذلها الحكومة لتنزيل ورش الحماية الاجتماعية بكل أبعادها وتجلياتها، كنثمنو أيضا الانخراط القوي للمؤسسة التشريعية في تنزيل ورش الحماية الاجتماعية، وكذلك الإجراء الحكومي اللي تمت المصادقة عليه مؤخرا بخصوص القانون رقم 41.23 اللي كيقضي بإلغاء الديون المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي برسم نظام التأمين الإجباري الأساسي على المرض، المتعلقة بالاشتراكات والزيادات ومصاريف المتابعات والغرامات.

كنساندو أيضا، التوجه الحكومي المتعلق بتسريع وثيرة تنزيل منظومة الاستهداف، لتعزيز عملية التقييد في السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي الموحد اللي كتشكل آلية الاستهداف المباشرة للاستهداف من برنامج الدعم الاجتماعي المباشر بشكل خاص ومن البرامج الاجتماعية بشكل عام.

في إطار التفاعل مع نص الأجوبة اللي قدمتو لنا الآن، نود التأكيد على أن إشكالية تمويل ورش الحماية الاجتماعية واستدامته، يطرح كما جاء في ردكم في نفس الوقت في علاقة بإشكالية حكامة البنية التحتية الصحية بتأهيل المنظومة القانونية المرتبطة بهذا الورش، تحسين الجودة المطلوبة، على اعتبار أن ميزانية الدولة لن تتحمل تمويل ورش الحماية الاجتماعية والإبقاء في نفس الوقت على تحمل الكلفة الكاملة من نظام المقاصة، مما يجعلنا نؤكد على مجموعة من الاقتراحات:

- ✓ أولا، مراجعة مقتضيات الظهير الشريف بمثابة قانون الذي يتعلق بنظام الضمان الاجتماعي لتطوير منظومته القانونية وحكامته المؤسساتية والتدبيرية؛
- ✓ العمل على ضمان استدامة التوازنات المالية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من خلال تمكين المنخرطين من تسوية وضعيتهم المالية؛
- ✓ الرفع من جاذبية الانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، من خلال العمل على الرفع من نسبة الاسترجاع المتعلقة بالتعويض

عن ملفات المرض على اعتبار ضعف التعويض على العلاجات والأدوية؛

- ✓ توسيع اختصاصات المديريات الجهوية للصندوق الوطني للضمان في تدبير التحصيل في الشق المتعلق بالإعفاء من ذعائر التأخير عندما يتجاوز عتبة معينة وجعلها تتلاءم مع رهانات النجاعة الإدارية والمالية والشفافية والحكامة وضرورة انخراط المقاولات الخاصة في تمويل واستدامة منظومة الحماية الاجتماعية؛
- ✓ وكذلك، التأكيد على أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إطار الإصلاحات اللي كتعرفها المنظومة الصحية الوطنية والتدابير التحفيزية التي جاء بها ميثاق الاستثمار لفائدة القطاع الخاص.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة الآن للاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

السيد الرئيس،

لا يمكننا أن نقدم تعقيبنا هذا دون أن نتحدث عن موضوع الساعة وهو الاتفاق التاريخي ما بين الحكومة والنقابات التعليمية الأكثر تمثيلية، وفي هذا الإطار ننوه عاليا بالمساهمة الحاسمة التي قمتم بها السيد الوزير من أجل بلوغ هذا الاتفاق التاريخي.

السيد الرئيس،

نجدد في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، اعتزازنا بالمشروع الملكي التاريخي المتعلق بالحماية الاجتماعية الذي يعكس حرص جلالته ومنذ اعتلائه العرش على ترسيخ أسس الدولة الاجتماعية.

كما ننوه بحرص الحكومة على التقيد بالجدولة الزمنية، كما حددها جلالة الملك حفظه الله وكما وردت في قانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية.

إن نجاح هذا المشروع الملكي التاريخي يتوقف على هندسته المالية، وفي هذا الإطار نعبر عن تقديرنا البالغ للمجهود الكبير الذي قام به السيد الوزير المكلف بالميزانية وبكافة أطر الوزارة، سيما ما يتعلق بالبحث عن هوامش في الميزانية تساهم في تمويل الحماية الاجتماعية.

إن هذا المشروع الملكي التاريخي، يؤكد بشكل لا لبس فيه أن التوزيع العادل للثروة لم يعد شعارا، بل واقعا معاشا في المغرب، خصوصا مع الشروع في الدعم الاجتماعي المباشر متم هذا الشهر.

طبعا، نحن في المرحلة الأولى لتنزيل هذا المشروع بعد أن تم استكمال الإطار القانوني المتعلق بتعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض وكذا الدعم الاجتماعي المباشر.

ويهمنا في هذا الإطار، التأكيد على وعينا بأن التغلب على إشكالية استدامة تمويل الحماية الاجتماعية ليس من مسؤولية الدولة بمفردها، بل يتطلب بشكل أساسي إعمال قيم التضامن والتعاضد، وهي قيم ليست غريبة عن المجتمع المغربي، كان آخره ما شهده العالم كله من هبة الشعب المغربي بكل فئاته للتضامن مع سكان الأقاليم المتضررة من الزلزال.

غير أننا ندعو الحكومة إلى إعمال كافة آليات المراقبة والتتبع والتقييم بخصوص المؤسسات التي عهد إليها بالإشراف على هذه المنظومة، وذلك ضمانا للفعالية وللشفافية وترشيد المال العام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم.

ونمر الآن للفريق الحركي.

المستشار السيد يونس ملال:

شكرا السيد الرئيس.

بداية، لابد لنا أن ننوه بهاذ المشروع الملكي الضخم الذي من شأنه إحداث واحد الثورة - كما قلتو السيد الوزير - في المقاربة التضامنية والتكافلية في المجتمع المغربي ديالنا، ورش اللي أسس له المغرب في العشرين سنة الأخيرة من خلال واحد الترسانة تشريعية وهياكل تنظيمية جد مهمة، كما لابد لنا أن ننوه بالتزام الحكومة بالجدول الزمني المسطر في تنزيل الجزئين الأول والثاني من الورش.

وانطلاقا من مرجعيتنا التاريخية في حزب الحركة الشعبية ودورنا في المعارضة الوطنية النقدية البناءة، لابد لنا أن نلفت انتباه الحكومة الموقرة إلى مجموعة من الإشكاليات التي من شأنها، معاذ الله، أن تتسبب في المس في التنزيل الأمثل لهذا الورش المهم.

فيما يخص من الجزئين الأولين اللي تم التنزيل ديالهم ديال التغطية الصحية والدعم الاجتماعي، هناك سؤال مهم يطرح هو سؤال تعريف مفهوم الهشاشة والفقر في بلادنا، اليوم مجموعة من الأسر اللي كانت منخرطة في بطاقة "راميد" وكتستافد من مجموعة من الامتيازات، لقات راسها خارج نظام التغطية الصحية "AMO تضامن"، نفس الشيء بالنسبة للدعم المباشر، بزاف ديال المواطنين بالنظر للمعايير ديال 9.32 للتغطية الصحية و9.74 للدعم المباشر، تتلقى راسها مع أنها تتعيش فواحد الوضعية صعبة خارج هذا الإطار.

وهنا أسائلكم، السيد الوزير المحترم، ألم يكن من الأجدى تبني عتبات جهوية من شأنها أن تعيد الاعتبار وترفع الغبن عن الجهات للأسف مازال ما وصلهاش قطار التنمية في بلادنا ؟

السيد الوزير المحترم،

فيما يخص تعميم التسجيل في صناديق التقاعد، كنا نعتقد في حزب الحركة

الشعبية وأكدنا عليه عديد المرات، أنه كان من الواجب الانخراط أولا في إعادة إصلاح، في فتح حوار مجتمعي عمومي من أجل إصلاح هاذ الصناديق بعيدا عن جيوب المغاربة، صناديق اللي كتعاني من مجموعة من الاختلالات والبعض منها على وشك الإفلاس بشهادة مجموعة من المؤسسات.

النقطة الرابعة: فيما يخص التعويض عن فقدان الشغل، نستغرب صراحة، كيف ما تنقولو استثناء الشباب ولاسيما حاملي الشهادات من هاذ التعويض بالنظر إلى أن المنظومة الاقتصادية الوطنية، لا في شقها العام ولا في شقها الخاص ما وفراتش لهم حقهم الدستوري والطبيعي اللي هو حق الشغل.

السيد الوزير المحترم،

فقانون المالية 2024 خصصتو 35 مليار درهم لهاذ البرنامج، 25 مليار للدعم المباشر و9.5 للتغطية الصحية، وفي 2025 كيف ما قلتو تطمحو باش توصلو لـ 40 مليار.

فالبرنامج ديالكم اعتمدتو أساسيا على ضريبة التضامن على المقاولات وعلى إصلاح نظام المقاصة اللي كنتمناو أنه ما يكونش على حساب قفة وجيوب المواطنين البسطاء.

كنتساءلو على الإبداع ديال الحكومة، الإبداع السياسي ديال الحكومة ديالكم باش تقدر تخلق واحد الاستثمارات وواحد المردود اللي يضمن الاستدامة ديال هاذ التمويل هذا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة الآن لمجموعة العدالة الاجتماعية.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

من المؤكد أن اختيار بلادنا تعميم الحماية الاجتماعية على المواطنات والمواطنين من الركائز الأساسية التي وجب اعتمادها لاستكمال تنزيل أسس الدولة الاجتماعية ولتحقيق التقائية ناجعة للبرامج الاجتماعية الممتدة منذ سنوات.

وكل ذلك في إطار الجهود المبذولة لاستكمال تنزيل النموذج التنموي، هاذ الورش الاجتماعي، كما أشرتم، الطموح الذي ما فتئ جلالة الملك نصره الله على التأكيد على أهميته وعلى ضرورة التقيد بالآجال المحددة لتنزيله، والتي كان آخرها خطاب العرش لسنة 2023، هاذ الورش يشمل بالأساس نظام الدعم الاجتماعي المباشر والتأمين الإجباري الأساسي عن المرض اللذان يحتاجان إلى تمويل معتبر، فنظام الدعم المباشر يحتاج إلى ما بين 25 و30 مليار درهم كل سنة و"AMO تضامن" حوالي 5.5 مليار درهم سنويا، نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئة المهنيين والعاملين المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا حوالي 5.3 مليار درهم.

هذه الأرقام المهمة، السيد الوزير، تشكل تحدي حقيقي للتنمية الاجتماعية ببلادنا وتحتاج تعبئتها إلى ترشيد حقيقي للنفقات وإبداع في الحلول، لكن نحتاج إلى إعادة النظر في بعض التفاصيل التي تكشفها عملية الاستفادة من هذه الحماية الاجتماعية.

ألا يشكل معدل التحمل لأقل من 700 درهم في القطاع العمومي وحوالي 2000 درهم في القطاع الخاص مدخلا للتفكير في الديمومة المالية للخدمة الصحية العمومية، وألا يشكل تهديدا للديمومة المالية للمؤسسات الصحية العمومية والتي يتعين أن تحافظ على توازن مالي، خاصة بعد استعمال أرصدتها العقارية في إطار التدبير النشيط للمحفظة العمومية، فمجموعة من المستشفيات الجامعية لم تعد ملكا عقاريا للدولة وإنما تم تفويتها وكراؤها بعقود طويلة الأمد لتوفير سيولة مالية للدولة.

أيضا، نثير معكم، السيد الوزير، بعض التأثيرات الجانبية لإطلاق برنامج الدعم المباشر والمرتبطة بتحديد عتبة الاستفادة، فقد دفع هذا المعطى العديد من المعنيين بأنشطة التعاونيات والمقاولين الذاتيين مثلا إلى التحلل من هذه الالتزامات والانسحابات من لوائح الغرف المهنية وغيرها للبحث عن سبل تخفيض مؤشرهم العائلي ليصير تحت عتبة الاستفادة ونتخوف أن تؤثر هذه العتبة على برامج تنمية التعاونيات والاقتصاد الاجتماعي، وندعو إلى ضرورة استحضار التقائية السياسات والبرامج لتكون الأثار إيجابية وتساهم في التنمية.

كما لا يفوتنا كذلك الإشارة إلى بعض الإشكالات التي يعرفها هذا الورش، سواء من حيث تمويله واستدامة تمويله، ونؤكد على ضرورة الاستفادة من التجارب السابقة، خاصة التي عرفها استدامة تمويل نظام "راميد"، داعين بنفس المناسبة إلى:

أولا، الاستفادة من ارتفاع مداخيل الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات اللي بلغت 181.6 مليار درهم حتى متم يوليوز 2023، وذلك في أفق إقرار عدالة ضريبية حقيقية.

باقي الاقتراحات يمكن مقاسمتها مباشرة مع السيد الوزير كتابة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد المستشار، انتهى الوقت.

الكلمة لأحد أفراد فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد مولاي مسعود أكناو:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

في البداية ونحن في فريق الاصالة والمعاصرة، لابد أن نهنئكم على التنظيم المحكم والناجح لحفل يوم أمس بمراكش الخاص بتقديم الجوائز الأفضل بإفريقيا (CAF)، والذي كان فيه نصيب متميز للمملكة المغربية خصوصا الناخب الوطني والمنتخب النسوي، ويعتبر هذا نتيجة للمجهود المبذول من طرف الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية.

كما نشكركم، السيد الوزير، على جوابكم القيم، وهي مناسبة كذلك لأشكركم على استجابتكم لحضور أشغال لجنة المالية بمجلس المستشارين بحضور السيد المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في اجتماعها المخصص لدراسة عدة نقط، ومنها بعض العوائق التي تعترض تنزيل عملية الحماية الاجتماعية.

ولا تفوتنا الفرصة، أن نهنئكم على تقديم مشروع قانون 41.23 القاضي بإلغاء الديون المستحقة لفائدة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي برسم التأمين الإجباري عن المرض لفائدة بعض الفئات.

ولكن، السيد الوزير، رغم هذا الإعفاء، فإن شرط الأداء لسنة كاملة يعتبر عائقا أمام عدد كبير من المواطنين كانوا يستفيدون من "راميد" من الاستفادة من التغطية الصحية، وخصوصا المواطنين القاطنين بالعالم القروي، وأنتم تعرفون ساكنة العالم القروي والمهن التي تحترفها الفلاحة المعيشية، هذه الفلاحة التي أرغمتهم عن التسجيل في السجلات الفلاحية والذي أثر على استفادتهم من هذا الإعفاء.

وبهذه المناسبة نطلبكم، السيد الوزير، العمل على إدخال هذه الفئة في نظام التغطية الصحية الإجبارية (AMO) مجانا والتنصيص عليها في مشروع القانون رقم 46.23 الذي هو قيد الدرس بالمجلس.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم.

وأمر الآن لأعطي الكلمة للفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

إن الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية يؤكد مرة أخرى على اعتزازه بالمشروع الملكي السامي للحماية الاجتماعية، والذي كان ولازال موضوعا أساسيا بل وجوهريا بالنسبة إلينا كاشتراكيين ديمقراطيين منذ انطلاق النضال من أجل عدالة اجتماعية واقعية وتقسيم أكثر عدلا لثروات البلاد.

كما نؤكد أننا من موقعنا هذا، أي موقع المعارضة، سنبقى جد يقظين لمراقبة أطوار تنزيل هذا المشروع الملكي المهيكل والذي سينقل وطننا إلى مراحل متقدمة من الاستقرار الاجتماعي الذي يبقى أساس كل تنمية.

السيد الوزير المحترم،

إن الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية يضع نصب أعينه سؤال ضمان تمويل هذه البرامج الاجتماعية، خاصة أن أُفقها جاء محددا في نهاية الولاية الحكومية 2026 في قانون مالية 2024، وهو ما يطرح سؤال ضمان استمرارية مصادر تمويلها بعد هذه الولاية الحكومية، وفي ظل غياب مراجعة حقيقية لجدول الأسعار وأشطر الضريبة على الدخل، ورفض تام لكل مقترحات التعديلات من أجل إحداث ضريبة على الثروة لتعزيز مداخيل الخزينة العامة والاعتماد بشكل لازال كبيرا على الاقتطاعات الضريبية من المنبع التي لازالت تفوق 13 مليار درهم من مجموع الحصيلة الضريبية للمملكة، حسب تصريحكم، وفي ظل اعتماد زيادات كبيرة على ضريبة العديد من المواد الأساسية للاستهلاك، خاصة بالنسبة للطبقة المتوسطة.

فإن الفريق الاشتراكي ينبه من التعويل على جيب المواطن من أجل ضمان استمرارية تمويل هذه البرامج الاجتماعية بشكل يساعد الفئة الهشة، لكنه يفقر الطبقة المتوسطة ويقربها إلى الهشاشة، خاصة في ظل ظروف اقتصادية جد صعبة، تعرف معدلات كبيرة للتضخم، تثقل الكاهل اليومي للمواطن بزيادات غير مسبوقة في الأسعار، وهو ما قد يفشل هذه الخطوة الكبيرة في اتجاه مغرب العدالة الاجتماعية.

ومنه، السيد الوزير المحترم، فإننا نطالبكم بضمان تمويل هذه البرامج الاجتماعية، دون إضعاف للطبقة المتوسطة بشكل يعرض بلادنا لهزات اجتماعية تهدد سلمه وأمنه الاجتماعيين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم.

وأعطي الكلمة الآن لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

يطرح الحق في الحماية الاجتماعية مسألة كيفية إعماله، علما أن اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة للأمم المتحدة شددت على أهمية ارتكاز السلطات العمومية في سياستها على مبادئ عمل ملموسة وقابلة للقياس.

ويشمل ذلك على وجه الخصوص توافر نظام واحد أو أنظمة متعددة، تضمن تنفيذ الاستحقاقات المتعلقة بالضمان الاجتماعي وشمولية المخاطر التي يغطيها الضمان الاجتماعي وكفاية الاستحقاقات وإمكانية الولوج - أي يجب أن تكون الشروط المؤهلة للاستفادة من الاستحقاقات معقولة ومتناسبة وشفافة - وينبغي تقديمها في الوقت المناسب، والمشاركة، أي يجب أن يكون المستفيدون من أنظمة الضمان الاجتماعي قادرين على المشاركة في إدارة نظام

الضمان الاجتماعي.

والمراد هنا بالضمان الاجتماعي، يعني الحق في الحصول على استحقاقات نقدا أو عينا والحفاظ عليها دون تمييز، لضمان الحماية من أمور تشمل فقدان الدخل المرتبط بالعمل بسبب المرض أو العجز أو الأمومة أو إصابة تحدث في إطار العمل أو البطالة أو الشيخوخة أو وفاة أحد أفراد الأسرة، وارتفاع تكلفة الوصول إلى الرعاية الصحية وعدم كفاية الدعم الأسري، خاصة للأطفال والبالغين المعانين.

السيد الوزير،

فالتحدي الذي لدينا اليوم هو الاستدامة المالية، والذي يربطها المواطن بالزيادة في معاملات الضرائب من أجل الاستمرار، كما يتساءل المواطن أيضا عن تأثير هذا النظام على تمويل النفقات العمومية الأخرى، كالمهام السيادية للدولة والتعليم والصحة والبنيات التحتية.

ومن جهة أخرى، وكما جاء في رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بخصوص الحماية الاجتماعية في المغرب، خاصة الشق المتعلق بالاستمرارية الضعيفة للنشاط المأجور في القطاع المنظم، والذي عنونها كذلك بهشاشة سوق الشغل ومحدودية الولوج إلى الضمان الاجتماعي، والذي اعتبر فيها أنه على مستوى القطاع الفلاحي مثلا يتم التصريح لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بأجير واحد من بين كل أجيرين اثنين لمدة تقل عن ستة أشهر من أصل 12 شهرا.

وهو ما يجعل القطاع الفلاحي يعرف وضعا خاصا وصعبا في نفس الوقت، وهو ما يؤثر على هشاشة منظومة الضمان الاجتماعي وعدم استقرار سوق الشغل، وبالتالي يطرح تحديات كبيرة للتمويل وضمان الاستدامة.

كلها عوامل، السيد الوزير، يمكنها التأثير على استدامة هذا الورش، وبالتالي وجب اليوم تضافر كافة القطاعات والقوى الحية للمرور بهذا المشروع والدخل إلى بر الأمان.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل، دكتور.

المستشار السيد محمد زيدوح:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زملائي وزميلاتي المستشارين والمستشارات،

لا شك بأن الورش ديال الحماية الاجتماعية، الذي أبان عليه صاحب الجلالة محمد السادس، نصره الله، هو طموح كبير وهدف نبيل جدا، سوف يساهم، مما لا شك فيه، في التحسين من مؤشر التنمية البشرية.

وهنا لابد نشكر الحكومة على المجهود اللي قامت به باش تخرج هاذ جميع النصوص القانونية في ظرف، حقيقة، حطم الرقم القياسي.

ولذلك، هاذي كلها كانت في المصلحة وسببها تشجيع الحكومة على إخراج هذا الورش في أرض الواقع.

ولكن اسمحوا لي، السيد الوزير، نتكلمو بأن لنجاح هذا الورش الكبير هو رهين أساسا بالاستدامة المالية، وهاذ الشي كلنا تنعرفوه، ولذلك هناك التمويل اللي غادي يجي من الاشتراكات ومن العائدات الضريبية، والإصلاح الضريبي المخصص لتمويل الحماية الاجتماعية وكذلك من الصندوق التضامني والصندوق المهني الموحد.

ولكن كذلك غادي، واش هاذ الشي كله غادي يمكن لنا يعطينا واحد الاستدامة مالية وواحد الاكتفاء مالي في المستقبل، وهذا هو السؤال اللي هو المطروح.

طبعا الحكومة تتشتغل اليوم على صندوق المقاصة، وهذا شيء أساسي، وساهمت كذلك فالدعم المباشر، وهذا شيء أساسي، وهذا سوف يرفع تدريجيا الدعم على المواد المدعمة والطاقة، وذلك سوف تمكن الدولة من تطوير المالية ديالها.

ولكن، كذلك عندي واحد الاقتراح فيما يخص يمكن لنا نضيفوه مستقبلا، هي (**ce qu'on appelle** la taxation de santé) تيمكن لها تكون على السجائر وعلى الكحول وعلى مخالفات السير، لأن هاذ ثلاث نقط هي الأساس، هي اللي معنية من الاستفادة من الدعم الصحي نظرا لما تخلفه من أضرار صحية.

كما أن لابد نتكلمو معاك، السيد الوزير، على النقطة الثانية هو ديال التعميم، الحكومة قامت بواحد العمل مجهود، وواحد المجهود كبير باش دارت التعميم، ولكن وكذلك بالسجل الاجتماعي ولكن واش اخذات بعين الاعتبار حتى القطاع غير المهيكل اللي هو خارج المجهر، واش بأن يمكن تقول لنا الحكومة اليوم جميع المواطنين والمغاربة دخلو للتعميم فهاذ الورش، لأنه هاذ الورش مبني أساسا على التضامن.

كما أن النقطة الثالثة هي الحكامة، السيد الوزير، الحكامة هو هدف أساسي لاستمرار هاذ الورش، كنعرف بأن الدولة اخذات جميع التدابير لضمان النزاهة المالية، ولكن لابد كذلك أن تكون الحكامة ماشي غير فالنزاهة المالية، تكون حتى في الرؤية الاستباقية من أجل ضمان.. مثلا نعطيك غير مثل، هي الشيخوخة التي ستطلب من الرعاية الصحية، خاصة والمزيد من نفقات التأمين الإجباري عن المرض، وكذلك أجرأة وأنتوما تكلمتو عليها، السيد الوزير، على المصادر الطبية داخل المستشفيات العمومية التي ستمكن ترشيد المواد المالية، السياسة الوقائية أساسية كذلك من أجل حماية المنظومة

الصحية.

وكذلك واش هاذ الشي كلو، السيد الوزير، غادي يمكن لنا نحافظو على جودة التطبيب بدون مراجعة التعرفة المرجعية، العدالة المجالية بين الجهات تعطى وتصبح هي كذلك معيار أساسي؟

ولابد كذلك على الحكومة أن تساهم في التنوير وتحسيس المواطن المغربي على ما أوجده من حماية اجتماعية.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

أعطي الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

المستشار السيد محمد عموري:

نشكركم السيد الوزير على جوابكم الغني بالمعطيات.

إن إطلاق جلالة الملك حفظه الله خطة تعميم الحماية الاجتماعية لا يعتبر بحق ثورة اجتماعية كبرى تهدف إلى توفير التغطية الصحية والاجتماعية لشرائح واسعة وكبيرة من المواطنين.

السيد الوزير المحترم،

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، على أتم الاستعداد لتقديم الدعم في تنفيذ ورش تعميم الحماية الاجتماعية من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص والاستثمار في عدة قطاعات، على سبيل المثال:

- تطوير البنية التحتية الطبية من خلال بناء المستشفيات على المستوى المحلي؛
- تكوين جيل جديد من الأطباء والأطر الطبية المساعدة من خلال إنشاء المعاهد في إطار التدبير المفوض؛
- وكذلك تسريع رقمنة النظام الصحي وإزالة الطابع المادي للسجلات الطبية على المستوى الوطني.

السيد الوزير المحترم،

إننا نسجل بكل تقدير المجهود المالي الذي قامت به الحكومة من أجل الانتقال من النظام المساعدة الطبية "راميد" إلى نظام التأمين الإجباري عن المرض (l'AMO) بهدف إنشاء نظام واحد للتغطية الصحية الطبية الأساسية، وهو نفس النظام لجميع المواطنين.

لذلك، فقد أصبح من الضروري على الجميع التحلي بروح المواطنة من أجل إنجاح هذا الورش الكبير.

وفي هذا الإطار، فإنه لم يعد مقبولا، بأي حال من الأحوال، أن يبقى القطاع غير المهيكل والذي يعتبر مرتعا لهضم حقوق الأجراء وأكثر محيط تغيب فيه الحماية الاجتماعية طاغيا على المنظومة الاقتصادية الوطنية وفي معزل عن المساهمة في هذا الورش الاجتماعي الوطني، خاصة وأن هذا القطاع الذي يتسبب في حرمان خزينة الدولة من إيرادات ضريبية ومساهمات اجتماعية تقدر بعشرات الملايير من الدراهم.

ومن جانب آخر، لابد من إعمال مبدأ المرونة في تدبير هذا الدعم، مثلا في حالة العمال الموسميين، وخاصة في القطاع الفلاحي، حيث سوف يتم توقيف صرف الدعم لفائدتهم أثناء فترات عملهم.

لذا، فإننا نقترح العمل على الاستئناف الفوري لصرف الدعم مباشرة عند توقفهم عن العمل بعد الإدلاء بما يثبت هذا التوقف، دون الحاجة إلى مطالبتهم بإعادة تقديم كافة الوثائق المطلوبة من جديد والانتظار لمدة طويلة، مما يثقل كاهل الإدارة وهؤلاء المستفيدين ويساهم في تشجيع العمل غير المصرح به.

وفي الأخير، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب ملتزمون بالانخراط المسؤول من أجل إنجاح هذا الورش الاجتماعي الهام، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك حفظه الله.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة الآن لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين والمستشارات،

بينت تشخيصات التقارير الصادرة عن المؤسسات الوطنية أن العديد من الأعطاب تعتري منظومة الحماية الاجتماعية ببلادنا، جراء تشتت البرامج وتنوع وكثرة المتدخلين، الأمر الذي يطرح العديد من التحديات، تتعلق بعملية استهداف الحماية الاجتماعية وآليات تمويلها وكيفية ضبط هذا التمويل.

إن من بين التحديات التي يواجهها تعميم منظومة الحماية الاجتماعية، نذكر على سبيل المثال:

- التباطؤ في تفعيل آليات الاستهداف المتمثلة في السجل الاجتماعي الموحد وعدم واقعية معيار التنقيط المعتمد، والذي نتج عنه إقصاء العديد من الفئات الهشة؛
- غياب العدالة المجالية بين الجهات والمناطق، بسبب التوزيع غير المتكافئ للمنشآت الطبية ومعها الأطر العاملة على مستوى التراب الوطني، المتمثلة في النقص الحاد لعدد من الأطباء والممرضين، وفي هذا المجال هنا فين اقترحنا فقانون المالية، إضافة مناصب وإحداث مناصب مالية أخرى بالنسبة لقطاع الصحة، لأن استحضرنا هاذ الورش ديال الحماية الاجتماعية؛
- نقص حاد في عدد الأطباء والممرضين وضعف البنيات والتجهيزات

اللازمة لإيواء المرضى بالمستشفيات العمومية؛

- هيمنة الاقتصاد غير المهيكل الذي يشكل ظاهرة مستعصية فالمنظومة الاقتصادية ومصدر قلق، بحيث يصل حجمها نحو 30% من الناتج الداخلي الإجمالي حسب معطيات بعض المؤسسات الوطنية، بالإضافة إلى تفاقم ظاهرة البطالة وتزايد عدد العاطلين وأشباه العاطلين من العمل.

السيد الوزير،

ولعل أهم تحدي يواجه تعميم الحماية الاجتماعية هو ديمومة التمويل، حيث تبلغ الكلفة السنوية إلى تعميم الاستفادة من أنظمة الحماية الاجتماعية حوالي 51 مليار درهم، مما يشكل تخوفا حول مراجعة أدوار صندوق المقاصة الذي تعتزم الحكومة توجيه مخصصاته نحو آليات مندمجة للحماية الاجتماعية والسجل الاجتماعي الموحد، وبشكل خاص لتمويل تكاليف الصحة، وما يعنيه تخصيص الموارد الناتجة عن الرفع التدريجي لدعم المواد الغذائية والطاقة لتمويل تدابير الحماية الاجتماعية، وبالتالي المس بالقدرة الشرائية للمواطنين، ولاسيما الطبقة الوسطى التي أصبحت مهددة بالهشاشة، حيث لن تقدر هذه الطبقة على مواجهة غلاء الأسعار، عدد من المواد المدعومة من قبل صندوق المقاصة من دون أن يكون لها إمكانية الاستفادة من أي دعم أو استهداف في الوقت نفسه، ما قد يؤدي إلى تدحرج هذه الطبقة المنسية نحو عتبة الفقر.

السيد الوزير،

إن تعميم منظومة الحماية الاجتماعية يطرح عدة تحديات، قد تعطل أهدافها وتطلعاتها في الأفق المنظور، خصوصا إذا لم يصاحب عملية تنفيذها عدد من الاحترازات المرتبطة بنمط حكامة تدبيرها، والجدير بالذكر أن نجاح كل عملية إصلاح يتطلب مقاربة تشاركية ومعالجة وفق منظور شمولي.

شكرا السيد الرئيس.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد المستشار.

آخر متدخل في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير وهي لفريق التجمع الوطني للأحرار.

السي صبري تفضل.

<u>المستشار السيد كمال صبري:</u>

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني، أخواتي المستشارين،

السيد الوزير، أولا نشكركم على هاذ الجواب القيم وهاذ الأرقام المهمة اللي أدليتو بها، كذلك نحن جد فخورون داخل حزب التجمع الوطني للأحرار بأدائكم، سواء كوزير مقتدر في هذه الحكومة وكرئيس للجامعة الملكية المغربية لكرة القدم.

في هاذ الإطار، السيد الوزير والسيد الرئيس، نهنئكم صراحة بإدخال البهجة إلى بيوت جميع المغاربة وخاص التتويج اللي عاشوه جميع المغاربة البارح وعاشتو القارة الإفريقية وهو تتويج المنتخب المغربي وكذلك واحد المجموعة ديال اللاعبين، وهذا عندو واحد الدلالات كبيرة على حسن التدبير ديالكم لهاذ الرياضة اللي هي، نقدرو نقولو، رياضة أكثر شعبية فالمغرب.

السيد الوزير،

نحن نعلم كذلك بأنكم من الساهرين على ورش الحماية الاجتماعية، تنفذون تعليمات صاحب الجلالة بصرامة وبحنكة، وهذا مشهود لكم من طرف الجميع، تتحدثون بلغة واضحة وصريحة وبدون مزايدات، وهذا هو نقطة القوة ديالكم السيد الوزير.

فهاذ الإطار هذا، السيد الوزير، وفيما يخص الورش ديال الحماية الاجتماعية اللي هو أحد المنجزات الثورية لهذه الحكومة لنا الشرف نحن كمستشارين بهذا الفريق أن ننتمي إلى حزب التجمع الوطني للأحرار، شاكرين السيد الرئيس، السي عزيز أخنوش رئيس الحكومة، للتتبع ديالو لهاذ الورش المهم والوقوف عليه شخصيا.

إلا أنه لازم، السيد الوزير، باش نتكلمو على بعض الإشكالات اللي بانت من خلال التنزيل ديال هاذ الورش هذا، هناك على سبيل المثال وخاصة فيما يخص المهن، فكتعرفو، السيد الوزير، أنه الناس اللي هوما أقرب للمهنيين هوما الغرف، والغرف المهنية كنطالبو باش يكون الإشراك ديالها بصفة مباشرة في تنزيل هاذ الورش، هناك بعض الفاعلين المهنيين اللي كيكونو كيعملو مجموعة من المهن واللي كتكون إشكالية باش يدمجو ويستافدو من التغطية الصحية، هناك بعض المهنيين اللي كيكونو كيساهمو (doublement) كتكون الزوجة ديالو كتكون كتدير واحد المهنة، مثلا خاصة فالصناعة التقليدية وكتشارك في بعض المعارض واللي كتحسب أنها مهنية داخل هذاك القطاع، فالوقت اللي زوجها كذلك حتى هو كيكون فواحد المهنة أخرى، إذن ما كيكونش واحد الضبط ديال المعلومة من طرف الوزارة الوصية على هاذ الورش هذا.

السيد الوزير،

كذلك ماتفوتنيش الفرصة أنني ننوه فالقطاع ديال الصيد البحري اللي تمت الاستفادة ديال 10 آلاف مهني وملاك ديال القوارب ديال الصيد البحري، لأن فالصيد البحري كاين هناك من يشتغل على ظهر البواخر بصفة مباشرة اللي هوما البحارة وكيستافدو من التغطية الصحية الاجتماعية، ولكن كذلك شملتو الملاك ديال هاذ البواخر اللي ما كيشتاغلوش وكيستافدو.

كنطلب منكم، السيد الوزير، باش تضمو المجهزين ديال المراكب ديال الصيد البحري اللي كيتوقفو على العمل لظروف ما، بعجالة، رغم أنهم كيكونو كيساهمو تضامنا مع البحارة في الضمان الاجتماعي.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا جزيلا لكم.

وأعيد الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبات، إن كان هناك ردود على التعقيبات.

فلكم الكلمة السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

أولا شكرا لتهانئكم للاعبين والمدربين المغاربة اللي فازوا بمختلف الجوائز البارحة، أعتقد بأنه فوز للمغرب وللمملكة المغربية بقيادة جلالة الملك، بنظرته الاستراتيجية هو فوز للشعب المغربي لأنه كان دائما وراء هاذ الفريق، أعتقد كما قلتها دائما بأنها بداية مسار إن شاء الله ستوصل الشباب المغربي إلى القمة في القريب العاجل.

شكرا لكم على تفاعلكم مع هاذ الموضوع نتاع الحماية الاجتماعية ومختلف الجوانب المرتبطة به.

وفي إطار يعني الاستماع لمختلف مداخلاتكم، خصنا نحددو مجموعة من الأمور ونحددو المفاهيم نتاعها، كيف جا فطلب السيدات والسادة المستشارين.

أولا، احنا كنتحدثو على 22 مليون مغربي اللي غادي يدخلو نظام التغطية الإجبارية عن المرض، نتحدث عن ملايين الأسر المغربية التي ستستفيد من الدعم المباشر، وبالتالي لما نتحدث عن هذه الأرقام، فباش نبين.. نتافقو على شيء واحد، هو أن لابد أن التنزيل ستعترضه بعض الصعاب، ستكون فيه بعض الاختلالات، ومن واجبنا، برلمانا وحكومة، أن نتتبعها عن قرب ونتخذ القرارات اللازمة في حينها، بطبيعة الحال، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في صيغته أو بمهامه الجديدة.

اليوم، القانون نتاع إعادة الهيكلة نتاع هاذ الصندوق، بمهامه، بتدبيره، بتعزيز الحضور التشاركي للفاعلين الاجتماعيين داخل مختلف الأجهزة نتاعو شيء ضروري.

المسائل اللي مرتبطة بفقدان الشغل والتعويض عنها والآليات، فالأجندة نتاع التنزيل نتاع النظام أو الإصلاح الاجتماعي، غادي تجي إن شاء الله فسنة 2025، سيكون لنا ما يكفي من الوقت خلال سنة 2024، لنتحدث عنها بشكل تشاركي.

وهنا نفتح واحد القوس، أننا فالحكومة والمؤسسات اللي كتشتغل فهاذ الميدان من أجل تنزيل نظام الحماية الاجتماعية، يعني غادي نكونو مستعدين في كل الأوقات، أن نفكر جميعا ونتناقش كيف درنها، وكيف أشار ليها السيد المستشار المحترم فالسابق، يعني ما فيها باس مرة فشهر ولا أقل ولا شوية زايد، نبقاو نوضعو النقط على الحروف فهاذ الموضوع، لأنه مشروع هيكلي يهم جميع شرائح المجتمع.

الديمومة نتاع التمويل، أنا تحدثت حتى لـ 2026 يعني ماشي ماعندناش التصور فوق 2026، تحدثت حتى لـ 2026 محترما الأخلاق السياسية للحكومة، يعني اعطيت التصور كيفاش غادي يتم التمويل نتاع هاذ الإصلاح حتى تنهي الحكومة الولاية نتاعها، وإلى بغيتيو فشي نهار نتذاكرو على أشنو هي الآفاق نتاع هاذ التمويل مستقبلا ماكاين باس.

المقاصة، وتحدث عليها مطولا في النقاش المرتبط بقانون المالية، قلت بأنه مابغيناش نهزو الاعتمادات نتاع المقاصة ونديوها، لا، بغينا ندير واحد النظام نتاع التسقيف اللي غادي يخلي واحد الدعم معين لهذه المواد في حدود سنة 2026، ولكن أيضا ناخذو واحد الجزء مهم اللي كنستافد منه اليوم الأسر الميسورة، اللي ماشي ليها تدار نظام المقاصة، باش نعطيوها كدعم مباشر للأسر الهشة.

وملي نجيو هنايا فالتعريف ديال الهشاشة، إلى غير ذلك، احنا اتفقنا جميعا على أنه هاذ التعريف ولا تحديد هاذ المجال، لابد نديروه بواحد الطريقة علمية اللي سميناها السجل الاجتماعي الموحد (RSU[7])، اليوم قلنا أودي غادي نحيدو الثلث نتاع المجتمع، لأن عندو التعويضات العائلية، كاين 2.7 دالمليون دالأجراء في (CNSS) وأكثر من 1.2 مليون موظف فالوظيفة العمومية، هاذ 3.9 مليون مع ذوي حقوقهم يستفيدون من التعويضات العائلية، وهو ما يشكل تقريبا الثلث دالمجتمع، إذن هذا ماكنتكلموش عليه.

فذاك الثلثين اللي بقاو ذيك 20 مليون قلنا غادي ناخذو الثلثين 60%، معناه أن في المجتمع المغربي كله، تنقولو أودي راه واحد الثلث، يعني ماشي الثلث دالمجتمع، الثلث نتاع ذاك 60% اللي غادي تعطينا فالنسبة المئوية واحد 18 ولا 17% نتاع الأسر، تنقولو هاذ الناس عندهم إمكانيات وما يستحقوش يديو تعويضات، وإيلا توفرات لنا شي هوامش نضخوها إن شاء الله مستقبلا ونخليوها كهوامش لتحسين هاذ الحد الأدنى اللي تدار فـ 500 درهم ولـ 1780 اللي تكلمت لكم عليها كحد أقصى.

فيما يخص المستشفيات العمومية، الدولة ولا الحكومة لم تفوت أي مستشفى عمومي، والتفويت أو لا ما يسمى بالخوصصة واللي هو مسار تحديث للاقتصاد الوطني واللي عرف الأوج نتاعو هاذي تقريبا 20 سنة أو أكثر شوية من 20 سنة فبلادنا، بعدا الحكومة الحالية لم تلجأ إلى أي خوصصة لحد الآن، أي تفويت، التفويت كان نتاع (Maroc télécom) التواريخ راه معروفة ونتاع (régie tabac) إلى غير ذلك.

الآن، المستشفيات لم تفوت، والتفويت أو الخوصصة كنخضع للقانون،

[7] **R**egistre **S**ocial **U**nifié.

كاين واحد اللائحة، السيد المستشار، نتاع الخوصصة غادي تشوف المؤسسات اللي فيها ما غادي تلقى حتى شي مستشفى عمومي، كل ما تم في الموضوع هو التمويل المبتكر، أشنو هو التمويل المبتكر؟ هو تحويل (l'actif) تتعطي له واحد القيمة مالية مقابلة تمكن القطاع من بناء مستشفيات أخرى وبسرعة أكبر، ماكاين لا تفويت لا والو، إيلا لقيتي شي قطاع خاص تيسير شي مستشفى خبرنا به، كتسيرها وزارة الصحة وهي عند وزارة الصحة وعندها مؤسسات عمومية إلى غير ذلك، إذن ولابد نوضعو هاذ الأمر.

السيد المستشار تحدث على الخصاص فالأطر، كاين، ولكن الخصاص، الاقتراح نتاعكم بخلق المناصب المالية لا يعالج الخصاص، لأن ماكايناش الأطر اللي تشتغل، ماكاينش الأطباء ما عندناش ما يكفي، هاذيك لـ 5500 نتاع المناصب المالية اللي خلقناها لوزارة الصحة جميعا، اليوم أنا قلت لكم في النقاش لو كان الأمر يتطلب خلق 10.000 ولا 15.000 نخلقوها، ولكن الحكومة بادرت هاذي سنتين، والسيد وزير التعليم العالي راه كان هنا عندو الأرقام مضبوطة، الدخول الجامعي الثاني على التوالي اللي كيحترم فيه ذاك الرفع من عدد الأطباء المكونين، هاذي مسألة طبيعية جدا، لأن فتحنا مجموعة من كليات الطب موازاة مع فتح مجموعة من المستشفيات الجامعية، وهاذ الخصاص فالأطر الطبية إن شاء الله غادي يتعالج في نهاية 2026 وفي سنة 2030، إذا مشينا بنفس الإيقاع بحول الله، وخصنا نمشيو فيه، غادي نكونو فوق المعدلات المطلوبة من طرف المنظمات الدولية.

شكرا السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

ونشكركم على مساهمتكم القيمة وعلى أجوبتكم للسادة المستشارين المحترمين فيما يخص هذا الموضوع الاجتماعي بامتياز ومزيد من الانتصارات والنجاح إن شاء الله.

ونمر للقطاع الثاني الخاص بالوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، والسؤال الآني الأول موضوعه "جديد جائزة المجتمع المدني المنظمة الأسبوع الماضي".

والكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد حنين:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

عن جائزة المجتمع المدني نسائلكم؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني موضوعه "مستجدات جائزة المجتمع المدني في دورتها الخامسة".

والكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

المستشارة السيدة هناء بن خير:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

نسائلكم عن مستجدات جائزة المجتمع المدني؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني الثالث موضوعه "جائزة المجتمع المدني".

والكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم السيد الوزير المحترم، عن مستجدات جائزة المجتمع المدني.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني الرابع، موضوعه دائما "مستجدات جائزة المجتمع المدني".

والكلمة للفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

سؤالنا السيد الوزير حول مستجدات جائزة المجتمع المدني.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني الخامس موضوعه "تحقيق أهداف جائزة المجتمع المدني".

والكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد محمد حلمي:

نسائلكم السيد الوزير المحترم، عن مستوى تمكين الحكومة من تحقيق الأهداف التي أحدثت من أجلها جائزة المجتمع المدني؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة الآن للسيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان للإجابة على الأسئلة المتعلقة بجائزة المجتمع المدني.

تفضلوا للمنصة معالي الوزير.

السيد مصطفى بايتاس، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه.

شكرا السيدات والسادة المستشارون المحترمون على طرح هذه الأسئلة التي تنصب حول موضوع جائزة المجتمع المدني ومستجداتها ومدى تحقيق أهدافها، وهي أسئلة تبرز كلها المتابعة المتأنية لأعضاء مجلسكم الموقر للأنشطة الحكومية عموما وأنشطة الوزارة على وجه الخصوص.

وعلاقة بموضوع الأسئلة، فعلا نظمت الوزارة في السابع من الشهر الحالي، أي الأسبوع الماضي، حفل جائزة المجتمع المدني في دورتها الخامسة برسم سنة 2023، وبالفعل هذه المناسبة كانت متميزة بكل المقاييس وعلى جميع المستويات وسوف أقدم جملة من المعطيات.

فقط الحاضرين الذين حضروا هاذ النشاط تجاوز 900 شخص في سابقة لم تشهدها الدورات السابقة، وهو ما يتم تسجيله بارتياح كبير، ويؤكد نجاح الوزارة في إثارة اهتمام مختلف الفعاليات الجمعوية، سواء منها المحلية أو الوطنية أو الائتلافات والشبكات الجمعوية أو الشخصيات المدنية داخل المغرب وخارجه لهذه التظاهرة الجمعوية الهامة.

إن النجاح الكبير الذي حظيت به هذه الدورة لم يأت من فراغ، بل كان نتيجة لمجهودات متواصلة ودؤوبة ومحصلة لتفعيل الاستراتيجية الجديدة التي أطلقتها الوزارة، "نسيج" للفترة الممتدة ما بين 2022-2026، ولاسيما في محورها الثاني، الهادف إلى دعم مجتمع مدني مشارك في التنمية ومؤثر وفعال، وخاصة البرنامج الأول المتعلق بتثمين عمل جمعيات المجتمع المدني.

هذا البرنامج الذي يهدف إلى تسليط الضوء وإبراز مختلف المبادرات النوعية، سواء تلك التي قامت بها الجمعيات على المستوى الوطني والمحلي والشخصيات المدنية الفاعلة في الحقل الجمعوي من مواطنين ومواطنات مغاربة من داخل أرض الوطن أو من خارجه، والتعريف بما قدمته من مساهمات ذات أثر داخل المجتمع، مبادرات سيساهم تقديرها وتثمينها لا محالة في تشجيع الفعاليات الجمعوية على مزيد من الجهود والعطاء من جهة، وتحقيق الإشعاع لتجاربها ومنجزاتها وتعميم الاستفادة من أعمالها الناجحة من جهة أخرى.

وما يكفله ذلك من تحسين صورة العمل التطوعي الجمعوي، وإبراز مجهودات النسيج الجمعوي ومساهمته في المسار التنموي الوطني، بمختلف أوراشه في جميع المجالات وتعزيز الدينامية الجمعوية الوطنية.

وتحقيقا لهذه الأهداف، حرصت الوزارة على تنظيم حفل جائزة المجتمع المدني، واعتباره مناسبة جمعوية وطنية بامتياز، وذلك استلهاما للعناية والعطف الذي يوليه جلالة الملك، والذي أبرزته مختلف الخطب الملكية لجمعيات المجتمع المدني، وتأكيده، حفظه الله، على ضرورة جعل جمعيات المجتمع المدني شريكا أساسيا في المسار التنموي الوطني، أخذا بعين الاعتبار مساهمتها البناءة ومبادراتها النوعية، ودعوة جلالته، حفظه الله، لجميع المؤسسات إلى تقديم جميع أشكال الدعم والمساعدة لفائدتها، لما تقدمه من خدمات تطوعية في أوقات الرخاء وكذلك أوقات الأزمات، ولا أدل على ذلك ما قدمه المجتمع المدني إبان زلزال الحوز.

ومن هذا المنطلق، جاء تنظيم هذه الجائزة التي، كما سبق لي أن قلت، التي تنخرط في هذه الدينامية الجديدة التي أطلقتها الوزارة، ودائما تجاوبا مع مختلف المطالب التي عبر عنها المجتمع المدني في المحطات السابقة، تم العمل:

أولا، على تعديل المرسوم المنظم لجائزة المجتمع المدني، حيث تمت إضافة صنفا جديدا خاصا بمغاربة العالم في صنف الشخصيات المدنية، كما فتح تعديل النظام الداخلي المجال لاقتراح شخصية مدنية ضمن صنفي الشخصيات المدنية من طرف الجمعيات والائتلافات الجمعوية، مع تيسير الترشح بالنسبة لجمعيات مغاربة العالم، خاصة المعيقات التي كانت تطرح أمام جمعيات المجتمع المدني العاملة في الخارج في توفير الوثائق باللغة العربية، حيث أن هذه الجمعيات في مجموعة من الدول تجد صعوبة في تقديم هذه الوثائق، لذلك تم تغيير النظام الداخلي لكي نفتح الباب أمام مختلف هذه المبادرات لتقدم بلغات الدول التي تشتغل فيها.

ولقد مكنت هذه المراجعة من إعطاء نفس جديد للجائزة، لتساهم بشكل فعال في توطيد أواصر الترابط بين مغاربة العالم وبين وطنهم المغرب، وتنجح بذلك في تفعيل أحكام الدستور الذي أكد على ضرورة الحفاظ على الوشائج الإنسانية ما بين مغاربة العالم ووطنهم الأم.

ولقد سجلنا بارتياح كبير الارتفاع الكبير لعدد ملفات الترشيح، والذي بلغ 280 ترشيحا في سابقة هي الأولى من نوعها منذ إنشاء هذه الجائزة، وإذا كان العدد الإجمالي مهما، إلا أنه لا يرقى حقيقة إلى مستوى تطلعاتنا لأننا نسعى إلى إعطاء مزيد من الإشعاع لهذه الجائزة.

ولقد كانت النتائج على الشكل التالي:

حيث فازت في الجمعيات والمنظمات المحلية "جمعية الأزهار، لا للقرقوبي، الاجتماعية الثقافية" بالجائزة الأولى وقيمتها 80.000 درهم.

الجائزة الثانية كانت من نصيب "النسيج الجمعوي لجماعة إمي نولاون بإقليم ورزازات" حول مشروع تمكين الأطفال المنقطعين عن الدراسة من تأهيل تربوي ومهني لإدماجهم في صفوف المدرسة العمومية أو التكوين المهني أو سوق الشغل.

في صنف الجمعيات والمنظمات الوطنية كانت الجائزة الأولى قيمتها 80.000 درهم من نصيب "جمعية الأوائل" عن مبادرة طريق النجاح التي تهدف إلى دمج الأشخاص في وضعية الإعاقة في المجتمع.

الجائزة الثانية قيمتها 60.000 درهم، وعادت لـ"جمعية تيبو المغرب"، فضاءات الابتكار الاجتماعي وتنمية قدرات الأجيال الصاعدة.

في صنف جمعيات المغاربة المقيمين بالخارج، فازت بالجائزة الأولى "مؤسسة الإحسان" من رايسفايك، دينهاخ- هولندا" حيث فازت بقيمة 80.000 درهم حول مشروع يتعلق بمساعدة المتضررين من زلزال الحوز

والنواحي وخاصة الأطفال المرضى بالتوحد.

الجائزة الثانية وقيمتها 60.000 درهم عادت لـ"جمعية أطلس سوسيو ثقافية" من فرانكفورت/ ألمانيا، حول مشروع قافلة الأخوة والمواطنة من تنظيم مغاربة العالم بألمانيا.

وفي الشخصيات المدنية الوطنية فازت السيدة فاطمة المساعدي عن "مركز أمباركة الزروالي للتربية والإدماج"، حول مشروع يهم تربية وتعليم الأطفال في وضعية إعاقة ذهنية توحدية وسمعية لمهارة الكتابة والقراءة والتواصل.

والجائزة الثانية عادت للسيد عبد الله وهبي حول "مشروع لدمج التكنولوجيا الحديثة في الحياة العامة للطفل".

بخصوص الشخصيات المدينة من مغاربة العالم، كانت الجائزة الأولى من نصيب السيدة حرمى خديجة من ولاية تكساس بالولايات المتحدة الأمريكية، والتي شاركت بمبادرة الدفاع عن قضية عادل الدغوغي خريج (Johnson and Wales)، وتهدف على المبادرة إلى الدفاع عن حقوق المهاجرين المغاربة والمساهمة في تحقيق العدالة لهذا الشخص الذي توفاه الله.

والجائزة الثانية كانت من نصيب السيد محمد مطهر من كيبك/ كندا عن مشروع "كفالة 1000 يتيم في جميع أنحاء المملكة المغربية خلال سنتين"، وتسعى هذه المبادرة إلى كفالة الأيتام وتوفير الدعم الشامل لهم بما في ذلك الدعم المالي والعاطفي وتوفير الرعاية الصحية والتعليمية اللازمة لهم ومساعدتهم في تحسين ظروفهم المعيشية، بالإضافة إلى توفير سكن آمن ومستدام.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

وفي إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعيد الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد حنين:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على ما تفضلتم به من جواب، واللي في الحقيقة سهل علينا المأمورية لأنه من خلال الجواب اطلعنا عن كل التفاصيل المتعلقة بجوانب جائزة المجتمع المدني.

وفي هذا الإطار، لابد أن نثمن مأسسة الجائزة باعتبار هاذ المأسسة، بالنسبة لنا في فريق التجمع الوطني للأحرار، تعتبر مؤشر على أن للحكومة تصور للارتقاء بالمجتمع المدني وتحفيزه وتثمين أعماله باعتباره شريك مهم في التنمية.

النقطة الثانية، نثمن كذلك انفتاحكم على مغاربة العالم، وهاذي لأول مرة وهاذ المبادرة تستحق التقدير والتنويه، كونها تؤكد تكامل الأدوار ديال الفاعل المدني المغربي، سواء كان في الداخل أو كان في الخارج، وهي بطبيعة الحال مناسبة تضمن الاحتكاك بين التجارب وتحفز على الإبداع والابتكار بين التجارب والتنافس لما فيه خدمة المصلحة العامة.

في الأخير، نثمن السيد الوزير تنظيم الجائزة بهذه السنة، خاصة ما تعرفه من تطور من سنة إلى أخرى، هاذ التنظيم كان هاذ السنة بكل المقاييس متميزا سواء من خلال منهجية هاذ التنظيم، من خلال كذلك الحضور، وأنتم قلتم السيد الوزير أكثر من 900 ديال الناس اللي حضرو فهاذ الحفل البهيج، وهذا يعتبر بالفعل اعتبار كبير للمجتمع المدني.

فقط، السيد الوزير، نظرا لأهمية المشاريع التي حملتها تلك الجمعيات التي فازت بهذه الجائزة، حبذا لو تم نشر هذه الأعمال على نطاق واسع، حتى تتم الجمعيات الأخرى الاستفادة منها وتصقل الخبرة ديالها والتجربة ديالها وتكون حتى هي كذلك مرشحة، إن شاء الله، في المستقبل لهذه الجائزة المهمة.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم الأستاذ حنين، المستشار المحترم.

وأعطي الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة هناء بن خير:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على أجوبتكم.

بالتالي، لابد أن أؤكد في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب على أن المجتمع المدني بهيئاته ومنظماته، جمعياته غير الحكومية، كيلعب دور كبير أولا في ترسيخ التنمية المستدامة، المجتمع المدني واللي خول له الدستور ديال 2011 أنه يكون فاعلا أساسيا ومحوريا في تدبير الشأن المحلي إلى جانب السلطات العمومية، نتكلم كذلك عن مجتمع مدني يؤمن بقيم التسامح، قيم المساواة وكذلك قيم العمل التطوعي، مجتمع مدني مغربي رفع لواء الأخوة في العديد من المحطات اللي مر منها المغرب، نتكلم عن آخر فاجعة ديال زلزال الحوز، فأبان عن تفاعل سريع وإيجابي مع هول الفاجعة.

وبالتالي، السيد الوزير، جميع المبادرات التي تأتي لتثمين والتنويه بالإسهامات ديال المجتمع المدني، لابد أن نشيد بها، ومن بينها هاذ الجائزة اللي كتجي في نسختها الخامسة بصيغة جيدة وبتعديلات مهمة، نتكلم عن العديد من التعديلات من بينها توسيع الدائرة ديال المشاركين عبر إدماج جمعيات ديال مغاربة العالم، نتكلم كذلك عن الفاعل المدني أو الشخصيات المدنية ونتكلم عن الرفع من القيمة الإجمالية لهذه الجائزة.

السيد الوزير،

لابد كذلك أن نشير بسير تنفيذ استراتيجية النهوض بالمجتمع المدني "نسيج" للفترة 2022-2026 وكذا بعمق الرهانات الأربع:

- البيئة التي تنشأ وتتطور فيها جمعيات المجتمع المدني؛

- هيكلة قدرات جمعيات المجتمع المدني؛
- الولوج إلى التمويل العمومي وتدبيره؛
- ومشاركة جمعيات المجتمع المدني في السياسات العمومية.

أخيرا، السيد الوزير، ندعوكم إلى الاستمرار في البحث عن مداخل تطويره أو تطوير هذه الجائزة والتعريف بها في النسيج الجمعوي، وذلك لضمان انخراط أكبر في الرهانات الكبرى من وراء تنظيمها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

نسجل بإيجاب كبير التطور النوعي الذي يعرفه دور المجتمع المدني في المساهمة في بناء دولة اجتماعية من خلال تقديم خدمات للمجتمع، سواء اجتماعيا أو اقتصاديا أو ثقافيا أو صحيا، وذلك عبر إرساء ثقافة التطوع والتضامن، من أجل تحقيق أهداف إنسانية مشتركة.

وقد نظمت وزارتكم، السيد الوزير، يوم الخميس الماضي، حفل تسليم جائزة المجتمع المدني في دورتها الخامسة، حيث كان هاذ الاحتفال مناسبة للاعتراف بأدوار ومساهمات جمعيات المجتمع المدني، كما جاء في عرضكم.

وهذه مناسبة، أهنئكم السيد الوزير على نجاح هذه الدورة التي كانت فعلا ناجحة بكل المقاييس.

السيد الوزير المحترم،

لقد أبانت فاجعة زلزال الحوز عن قيم التضامن والتآزر التي عبر عنها المجتمع المدني المغربي، سواء داخل الوطن أو خارجه، ليرسم المجتمع بكافة أطيافه ملحمة سطرها الشعب المغربي بقيادة جلالة الملك، عبر التلاحم العفوي بين العرش والشعب، انتصرت فيه تامغربيت الأصيلة والمتأصلة التي يتفرد بها بلدنا.

وتقديرا للإسهامات النوعية والمبادرة الخلاقة لجمعيات المجتمع المدني وما تقدمه من خدمات متميزة للمجتمع، تم إحداث جائزة سنوية للمجتمع المدني في سنة 2016، من أجل تشجيع العمل التطوعي وتثمينه وكذلك تعزيز الشراكة والتفاعل بين الحكومة والمجتمع المدني.

وإننا في فريقنا، نثمن مبادرة تعديل الإطار القانوني للجائزة، حيث تمت إضافة فئة خاصة بالمغاربة المقيمين بالخارج، من أجل تمتين أواصر الترابط مع وطنهم الأم، مع التنويه أيضا من التعديل الذي استهدف الرفع من قيمة الجائزة الإجمالية.

وهذه مناسبة سعيدة، نغتنمها لنتوجه بتحية تقدير واحترام إلى إخواننا المغاربة المقيمين بالخارج، عن الأعمال الجليلة التي يقدمونها لفائدة وطنهم العزيز.

السيد الوزير المحترم،

بعد مرور خمس دورات، لابد أن نقف وقفة تقييم موضوعي لهذه الجائزة، خاصة وأن الطموح يبقى كبيرا من أجل ترسيخ المزيد من الاعتراف والتثمين للأدوار الطلائعية التي يقوم بها المجتمع المدني من خلال ترسيخ قيم التضامن والتكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع.

كما ندعو في فريقنا..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

انتهى الوقت للأسف.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية.

تفضل أستاذ..

المستشار السيد سماعيل العالوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

لقد راهن المغرب منذ إصداره للظهير الشريف رقم 1.58.376 الصادر في 3 جمادى الأولى 1378 (15 نونبر 1958)، والخاص بتنظيم حق تأسيس الجمعيات، على تطوير مجتمعه المدني بشكل يجعل منه مشاركا رئيسيا في التفكير والقرار والتنزيل، بعدما كانت نواة الحركة الجمعوية المغربية قد تأسست على يد الحركة الوطنية المغربية لتأطير الشباب المغربي من أجل خوض معركة التحرير، ويبقى بناء طريق الوحدة بقيادة المهدي بنبركة، السيد الوزير المحترم، واحدا من الشواهد الحية والتجارب الرائدة في انخراط المجتمع المدني بشكل منظم وواعي، من أجل المساهمة في تنمية هذا الوطن عبر فك العزلة عن منطقة عزيزة من ترابه.

وانطلاقا من كل الحمولة التاريخية والوطنية التي لعبها الفاعل المدني المغربي والجمعيات الوطنية التي كانت مدارسا لانطلاقة هذا الدور، بل أكد على ضرورة إشراكه في كل مراحل صياغة القرار بشكل مباشر وتمكينه من كل الوسائل والأدوات المتاحة لإنجاح أدواره.

السيد الوزير المحترم،

إن ومن موقعنا كمعارضة مسؤولة ووطنية، لا يمكن إلا أن نعبر عن استحساننا لهذا التقليد السنوي المتمثل في جائزة تميز المجتمع المدني، بل ندعو إلى الرفع من قيمتها المالية التي تبقى متواضعة ومن حجم تغطيتها الإعلامية، وهو ما لاحظنا ضعفا فيه وتقديمها بصورة أكبر تحسيسا للمجتمع المغربي بأهمية الأدوار والتي يمكن أن يلعبها في تحسين شأنه العام.

كذلك، يجب العمل مستقبلا على توضيح سبب اختيار منظمة دون غير، بالإضافة إلى معايير اختيار لجنة التحكيم وأن يتم توسيع الفئات

المستفيدة أو على الأقل تفصيلها بشكل أكبر.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة لآخر متدخل من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد حلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السادة والسيدات المستشارين والمستشارات المحترمين،

نشكركم على جوابكم الذي جاء بجملة من المعطيات أبانت عن جهود الحكومة المتواصلة لتحقيق الأهداف التي أنشأت الجائزة من أجلها.

وفي هذا الإطار، فإن المجتمع المدني هو بمثابة جسر يربط بين الدولة والمجتمع، لكنه يلعب دورا مهما من الناحية السياسية من خلال تكريس الديمقراطية عن طريق المشاركة، وأيضا له دور من الناحية التنموية، إذ يعد محرك عجلة التنمية من خلال مبادراته، ويضم المجتمع المدني كل المؤسسات والهيئات، فهو ثروة وطنية هائلة وقوة اقتراحية فاعلة، بالرغم من التغيير الذي حصل على المستوى المؤسساتي من خلال الوثيقة الدستورية، التي مفادها جعل من المجتمع المدني شريك مساهم في التنمية البشرية.

إلا أن الاهتمام بهذا المجال يفرض مضاعفة الجهود للنهوض به وبذل المزيد من العناية لتأطير الجمعيات، حتى تتمكن من القيام بأدوارها الإنسانية، إن على المستوى الوطني أو الخارجي كشريك في الدفاع عن قضايا بلادنا في المحافل الدولية.

ونحن في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، لابد أن نثمن عاليا التعديلات التي أدخلت على جائزة المجتمع المدني خلال دورة هذه السنة، أي الدورة الخامسة 2023/12/07 في إطار مرسوم جديد من أجل تجويد وتحسين الإطار القانوني لهذه الجائزة التي تمنح للمجتمع المدني.

ولهذا، ولا شك أن هذه الجائزة هي رسالة تحفيزية للمبادرات ذات القيمة المضافة لتكريس..

شكرا السيد الرئيس، السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير، تودون الرد على التعقيب؟

تفضلوا، في إطار الوقت المتبقي لكم.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السادة المستشارون المحترمون على التعقيب مع الأسئلة ومع الجواب.

الموضوع ديال الجائزة هو فقط جزء صغير من واحد الرؤية كبيرة وشاملة تتعلق بالمجتمع المدني، ولكن بالرغم من أن هاذ الموضوع هذا هو جزء صغير لكن هو الجزء المهم، لأن هو تيدخل في المحور المرتبط بالتثمين ديال العمل ديال جمعيات المجتمع المدني، فكاين الجائزة وكاين الكتاب الذهبي اللي غادي يكون إن شاء الله فالبوابة الرسمية اللي احنا غادي نعلنو عليها قريبا، واللي غادي تمكن جميع المواطنين المغاربة من أنهم يدخلو لهاذ الجانب المرتبط بالكتاب الذهبي ويشوفو أحسن المبادرات ديال جمعيات المجتمع المدني.

دابا السؤال اللي خصو يتطرح هو: علاش جمعيات المجتمع المدني ما كتشاركش بكثافة فهاذ المبادرة هاذي؟

السؤال هو أنه احنا مازال محتاجين كوزارة مكلفة بالمجتمع المدني، يالاه فعمرها واحد السنوات قلائل، محتاجين أننا نبنيو واحد العلاقة ديال الثقة مع جمعيات المجتمع المدني، علاقة ديال الثقة اللي كترفع من المساهمة دالمجتمع المدني وكتعترف بيهم كشريك أساسي مستقل ومساهم في التنمية، لكن عبر مبادرات، وهذا هو المسار اللي احنا كنشتغلو فيه.

لكن، اللي إيجابي فالموضوع هو أنه في كل سنة سنة، هاذ الهامش بدا كيرتفع، وهاذ المساهمات بدات كترتفع، واخا نحن نطمح أنه يرتفع بشكل كبير.

الأخ السيد المستشار فالاتحاد الاشتراكي، قال أشنو هي المعايير ديال العضوية فلجنة التحكيم؟ ساهلة، هو أنه يتم نشر إعلان فالبوابة ديال (prix-société-civile) وأي فاعل جمعوي من حقو أنه يتقدم بالرغبة ديالو فالترشيح لهاذ العضوية.

للأسف عاود حتى فهاذ اللجنة ديال التحكيم، ما كانوش كيجيو بزاف ديال الناس، من أصل 7 كنا كنتوصلو بواحد 12، 14، 13 طلب، لأنه فالسنوات الماضية هاذ الناس ما كانش عندهم تعويضات على العمل اللي كيقومو به، هاذ السنة غادي تكون عندهم واحد التعويضات رمزية، لكنها كتبقى على الأقل بعض التعويضات على العمل اللي كيقومو به.

بغيت باسمكم جميعا، السيدات والسادة المستشارين، نشكر اللجنة ديال التحكيم، لأنها درست هاذ الملفات كلها بجدية وبنزاهة وبشفافية، وأعطتنا أحسن ما كاين فهاذه الملفات.

بخصوص كيف نتواصل مع جمعيات المجتمع المدني؟ السنوات الماضية كنا كنعملو واحد المجهود اللي كنستعملو جميع الوسائل الممكنة ديال التغطية الإعلامية والمواقع الإلكترونية، هاذ السنة بما أننا دخلنا فواحد الشراكة مع واحد المقاولة مواطنة اللي وضعت رهن إشارتنا بالمجان (les locaux) ديالها فالاتصال، هذا (c'est un centre d'appel)، فاستغلينا هاذ (le centre d'appel) واتصلنا بجميع الجمعيات اللي مسجلة عندنا أو لا اللي قدرنا أننا نلقاوها عند بعض الشركاء ديالنا، تواصلنا معهم بشكل مباشر

وبلغناهم بأنه هناك جائزة وغادي تنظم في هذا التاريخ وشرحنا الشروط ديالها، ونحن نطمح في المستقبل أنه هاذ المركز ديال الاتصال، هاذ الجزء اللي خصصتو لنا هاذ المقاولة المواطنة، اللي تنشكروها بالمناسبة، أنه غادي نفوتوه أولى غنعطيوه للجمعية في إطار واحد الشراكة مع الوزارة باش تسيرو، وهذا دائما فإطار أننا نرفعو من الخدمات المقدمة للجمعيات، لكن في نفس الوقت كنرفعو من القدرات ديال الجمعيات في أنهم يسيرو مشاريع من حجم مركز ديال الاتصال وبالتعقيدات ديالو وبالمشاكل ديالو.

فالمجهود مازال متواصلا، عندنا 240 ألف جمعية، ما كنوصلوش لها كلها، لكن أنا متأكد بأنه بالبناء الحقيقي المبني على الاستحقاق والشفافية والنزاهة غادي نقدرو أننا نجيبو عندنا مجموعة ديال الجمعيات الجادة اللي غادي تشارك معنا في هذا الحفل.

بخصوص التغطية الإعلامية، كانت تغطية إعلامية مهمة جدا، والدليل هو أنه حتى هاذ الفائزين، لاسيما مغاربة العالم مازال كنشوفو (les interviews) ديالهم اللي تيخرجو في (les sites électronique)، وهذا مؤشر إيجابي جدا، خاصة فالشق المرتبط بمغاربة العالم، لأن مغاربة العالم ما محتاجينش لبزاف ديال.. محتاجين فقط للاعتراف، فأعتقد بأنه الوزارة سوف تستثمر أكثر في هذا المجال، خاصة في السنوات المقبلة.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

والآن نمر للسؤالين المواليان حول "وضعية السجون"، تجمعهما أيضا وحدة الموضوع، لذا سنعرضهما دفعة واحدة.

والبداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار، وموضوعه "معالجة ظاهرة الاكتظاظ في المؤسسات السجنية".

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.

السي لفحل تفضل.

المستشار السيد عبد الإله لفحل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

ما هي الإجراءات والتدابير المتخذة لمعالجة اكتظاظ السجون بالمغرب؟

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني موضوعه "إشكالية الاكتظاظ بالمؤسسات السجنية".

والكلمة لأحد الأعضاء المستشارين من أعضاء الفريق الحركي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تعرف السجون اكتظاظا كبيرا، مما يخلق تبعية سلبية في حكامتها وتدبير شؤونها، فضلا عن تداعياتها الحقوقية.

فما هي تدابير الحكومة لمعالجة هذه الوضعية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن أعيد الكلمة للسيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان للإجابة على السؤالين المتعلقين بوضعية السجون.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، مكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدان المستشاران المحترمان.

بالفعل، تعتبر ظاهرة الاكتظاظ بالمؤسسات السجنية من أبرز الإشكاليات التي تعاني منها المندوبية العامة، وترجع أسبابها إلى التفاوت الحاصل بين التزايد المضطرد للساكنة السجنية والطاقة الاستيعابية، فضلا عن تواجد بعض المؤسسات ضمن دائرة قضائية استئنافية، تستقبل يوميا أعدادا كبيرة من المعتقلين، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع عدد المعتقلين الذي بلغ في متم شتنبر من هذه السنة، تجاوز 100.000 سجين.

بالإضافة إلى متطلبات التصنيف التي تحتم عزل بعض الفئات الخاصة من السجناء، من أجل تفادي الاعتداءات والإخلال بالأمن العام بالمؤسسات السجنية وكذا التصدي لظاهرة الاستقطاب.

وللحد من هذه الظاهرة والمساهمة في تحسين ظروف الإيواء داخل المؤسسات السجنية، واصلت المندوبية العامة تعبئة مختلف جهودها من أجل المساهمة في تقليص معدلات الاكتظاظ، حيث انعقد اجتماع برئاسة النيابة العامة بتاريخ 25 شتنبر 2023، حضره مختلف المتدخلين، ومن بين القضايا التي درست في هذا الاجتماع هاذ الموضوع ديال الاكتظاظ.

هاذ الموضوع، أنا أعتقد بأنه السيد وزير العدل في الأسبوع الماضي في هذه القبة المحترمة، تناول هذا الموضوع بالدراسة وأيضا بالتفاعل مع الأسئلة، خاصة في شقها المرتبط السياسة الجنائية.

جوج المداخل أساسية في تقديري المتواضع هما الأساس لمعالجة هذا الموضوع: مراجعة السياسة الجنائية بشكل سريع وعاجل، والمسألة الثانية وهو التفعيل السريع للقانون المتعلق بالعقوبات البديلة.

العقوبات البديلة الآن تمت المصادقة عليه في مجلس النواب، سوف يتم الانتهاء منه قريبا، أعتقد بأنه سوف يقدم إجابات حول هذا الموضوع.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وفي إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد عبد الإله لفحل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إن ظاهرة الاكتظاظ بالسجون أصبحت معطى يؤرق كافة المتدخلين، خاصة بعد تجاوز سقف 100.000 سجين في مقابل 64.600 حسب تصريح المندوب العام لإدارة السجون خلال مناقشة الميزانية الخاصة بالمندوبية العامة، وهذه الأرقام المصرح بها تفوق ما هو مسجل بدول أخرى.

هي أرقام تسائلنا جميعا من حيث السبيل الأنسب للتخفيف منها في إطار من التوازن بين حماية المجتمع وحقوق الضحايا، ومن جهة بين تحقيق وظيفة إعادة الإدماج لهؤلاء داخل المؤسسات السجنية.

إن توسيع الطاقة الاستيعابية للسجون، في اعتقادنا، تظل غير كافية، بل لها آثار محدودة للتخفيف من هذه الظاهرة.

نحن مع أنسنة ظروف الاعتقال وتوفير بيئة سليمة لإعادة الإدماج وتأهيل السجناء، نحن نتفق في فريقنا بأن الحاجة اليوم ماسة لإعادة النظر في فلسفة العقاب وضرورة تبني سياسة جنائية ذات حمولة عميقة في إفراد العقوبات، وفق منظور يتجاوز العقوبات السالبة للحريات كإجراء فريد ضد مرتكبي الجرائم من صنف الجنح والجنايات.

وبهذه المناسبة، نود أن نشيد بجرأتكم من خلال هذه الحكومة في إحالة قانون العقوبات البديلة على البرلمان لمناقشته والمصادقة عليه، بعد سنوات من النقاش والجدال بشأنه، وإذ نعتبرها خطوة مهمة في سبيل إقرار منظومة عقوبة تتجاوز أزمة العقوبات الزجرية السالبة للحرية التي أبانت عن قصورها طيلة العقود الماضية، والتي أفضت إلى المزيد من تفريخ مجرمين محترفين، ولعل في نسب العود بلغت 24.6% لدى السجناء المفرج عنهم لدلالة بالغة على ذلك.

وإن ثقتنا فيكم وفي هذه الحكومة لتوفير الوسائل الكافية والتدابير والإجراءات اللازمة لتنزيل محكم وأجرأة فعلية لقانون العقوبات البديلة، الذي يظل أحد المداخل لتخفيف الاكتظاظ بالسجون، مع دعوتنا لتنويع مداخل الاستهداف في إطار من التناغم والتكامل.

كما نشاطركم الرأي في كون هذا القانون من أولوياته ترسيخ وإشاعة ثقافة التسامح والمصالحة داخل المجتمع، خاصة في القضايا التي لها آثار متوسطة وبسيطة ولا تهدد قواعد استقرار المجتمع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لأحد أفراد الفريق الحركي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السيد الوزير،

كنشكروكم على الجواب ديالكم.

انسجاما مع تطور المشهد الحقوقي ببلادنا، بذلت مجهودات جبارة لتحسين ظروف إيواء قاطني المؤسسات السجنية في مجال تنفيذ برامج إدماجهم وإعادة تأهيلهم، بغية ضمان انخراطهم الإيجابي في المجتمع، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية في هذا الإطار، ورغم كل هذه الجهود لا زالت الطموحات أكبر من الواقع والمشاكل أكبر من الحلول.

السيد الوزير المحترم،

فنتيجة لقصور السياسات الجنائية والعقابية المتبعة وجراء ارتفاع نسبة الجريمة، وأمام محدودية الميزانية المرصودة للقطاع، تعرف المؤسسات السجنية ببلادنا اكتظاظا كبيرا، مما يؤثر سلبا على وضعية السجناء داخل المؤسسات السجنية، ويحد من جهود إدارة السجون لتنفيذ برامج الإدماج وترشيد تكلفة الإيواء.

السيد الوزير،

جاء في كلامكم بأن تقارير رسمية كتقول بأن كاين 100.000 وأنا تنقول 103.000 سجين داخل هذه المؤسسات السيد الوزير، أي ما يعادل 6% ديال الارتفاع بالنسبة للسنة الفارطة، أي ما يعادل، السيد الوزير، 272 نزيل لكل 100.000 نسمة، وهذا معدل خطير السيد الوزير، غير محيطنا الجهوي والإقليمي راه هاذ الشي كثير، السيد الوزير، رغم أن مجهود كبير تدار، 75 مؤسسة سجنية على الصعيد الوطني، الطاقة الاستيعابية ديالها ما كتفوتش 64.000 سجين أو نزيل، هاذ السرير اللي (double) ديالو 103 راه تقريبا جاية (double) ، إذن كل سرير غيولي عليه جوج سجناء.

هذا، السيد الوزير، زيادة على هذا ما اعطيناش لهاذ الموارد البشرية الإمكانيات رغم هاذ الشي ناقشناه في اللجنة، ولكن الاعتمادات اللي مخصصة لهاذ القطاع راه لا تساوي شيئا السيد الوزير، هاذوك الحراس اللي تيقومو بالحراسة ديال هاذ السجناء فينما دزنا فشي طريق تنلقاوهم تيديرو (auto-stop)، حتى النقل ما وفرناهش ليهم السيد الوزير، رغم أن هاذ الحارس كيحرس واحد المجرم إيلا لقاه فهذاك الظلام ولا الليل راه مشكل السيد الوزير.

فلهذا، تنطلبو منكم على الأقل توفرو ليهم غير النقل.

على هذا الأساس نتطلع، السيد الوزير، إلى مواكبة تنزيل القانون رقم 10.23 المتعلق بتنظيم وتدبير المؤسسات السجنية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، انتهى الوقت

السيد الوزير، عندكم شي رد على التعقيب؟

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس.

هو في الحقيقة من ناحية التشخيص، نتفق على التشخيص، هو الرقم أنا قلت، السيد الرئيس المحترم، أكثر من 100.000 في متم شتنبر هو 102.057 في متم شتنبر، من ناحية التشخيص احنا متفقين.

دابا الآن من ناحية الحلول، الحلول راه الحل هو إعادة النظر في السياسة الجنائية، مجموعة من الجنح ومجموعة من الجرائم التي لا تصل إلى الجنايات، ولكن هي فقط مخالفات ولا جنح يمكن أن تعالج في إطار السراح المؤقت، فبالتالي أعتقد بأنه هاذ قانون العقوبات البديلة خصنا نتبهو له، لأنه يشكل واحد التحول فارق.

اليوم، غنتكلمو على عقوبة تختلف على أنه في حالة الاعتقال أن الاعتقال يساوي السجن، فبالتالي هنا غادي يظهر واحد التمظهر جديد للعقوبة وواحد المفهوم جديد للعقوبة اللي ما تكونش فقط العقوبة هي مصدر تكلفة للمجتمع، ولكن غادي يمكن تولي العقوبة مصدر من مصادر إعادة التكوين، إعادة الإدماج، الانخراط في منظومة القيم، خاصة أن بلادنا تعرف تحولات عميقة على المستوى القيمي والاقتصادي والاجتماعي.

هاذ القانون هذا، التنزيل والتفعيل ديالو السليم بهاذ الفلسفة وبهاذ الروح، أنا متأكد بأنه غادي يقدم ماشي فقط إجابات غير على الاكتظاظ في حد ذاته، نقصو منو، ولكن أيضا على جودة الاندماج في المجتمع.

لذلك، إن شاء الله بشكل مشترك، بشكل جماعي، أعتقد بأنه بلادنا عندها إمكانيات باش تواجه هاذ المشكل هذا، وكيف ما قلت ماشي تواجهو فقط من ناحية الكم، ولكن تواجهو أيضا من ناحية الجودة، كيف يمكن أن نجعل من ذلك الذي أخطأ أن نفتح له بابا من الأبواب ديال الاندماج الجديد في المجتمع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

إذن السؤال الثامن والأخير في سلسلة الأسئلة الموجهة للحكومة اليوم موضوعه "دعم قدرات المجتمع المدني".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

لكم الكلمة السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم عن الإجراءات المتخذة لدعم النسيج الجمعوي.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

وشكرا للفريق المحترم على طرح هذا السؤال.

المجتمع المدني ملي كنا تنعملو التشخيص، ملي كنا تنعملو الدراسة باش في إطار إعداد الاستراتيجية ديال "نسيج"، هي في الحقيقة لم نتعب أنفسنا كثيرا في البحث، لأنه الوثائق كانت كلها متوفرة، النسيج الجمعوي هو بذاته كان عندو تصور حول تطور المجتمع هو عندو، وأنا كنت تفاجأت بشكل إيجابي، لأنه الوقت اللي احنا تنخدمو وتنبحثو وتندرسو ملي تنجلسو مع هاذ الجمعيات تنلقاو جملة من الأفكار موجودة عندهم، ونسيج مجتمعي قوي اللي في الحقيقة يتقاطع مع مجموعة من المكونات السياسية لا في مجلس النواب ولا في مجلس المستشارين.

فاللي عملنا بكل بساطة، ما بغيناش نعملو ذاك الشي ديال التأهيل والرفع من القدرات ديال جمعيات المجتمع المدني بالنظري، قلنا لا، عملنا غنعملو واحد 12 مبادرة على الصعيد الوطني في كل جهة مبادرة، كان عندنا واحد الإعلان كنطلبو من الجمعيات الراغبة في أنها تستافد من دورات تكوينية في رفع القدرات على مدى شهور، ماشي فقط واحد الدورة في الصباح ونتلاقاو الله يعاون، وطلبنا من الجمعيات المدنية اللي عندها القدرة أنها تكون تجي وفق واحد دفتر تحملات واضح، بدينا بفاس، احنا خدامين دابا مع (AMSED[8])، اللي بلا شك تنعرفيها، السيدة المستشارة المحترمة، اللي عندها واحد التجربة كبيرة جدا في المجال ديال المجتمع المدني، تتكون معنا الآن واحد المجموعة ديال الجمعيات على مستوى فاس غنعممو هذا التجربة على الصعيد الوطني، هاذ الجمعيات هاذو على مستوى فاس اللي بدينا به، غتعاونا باش نشكلو قطب جمعوي في كل جهة- جهة، كنفكرو إن شاء الله، فالجهة 13 نعملوها مع مغاربة العالم، الهدف هو نعطيوهم واحد المحتوى تكويني ماشي نظري، تطبيقي يعطيوه لنا هوما، بناء على حاجياتهم، صعوباتهم، إكراهاتهم.

فبالتالي، الآن بدينا بفاس، عندنا اتفاقيات شراكة مع كلميم، بدينا مع الدار البيضاء، كنخممو، إن شاء الله، في اتفاقية شراكة مع مجلس الجهة، نهار 21- 22 إن شاء الله من هاذ الشهر، غادي نكونو فطنجة - تطوان، نكملو هاذ 12 جهة إن شاء الله قبل من (la fin) ديال 2026، ونشوفو

[8] **A**ssociation **M**arocaine de **S**olidarité et de **D**éveloppement.

الثالث.

الهدف هو أنه يكون عندنا أقطاب جهوية فكل جهة، ويكونو عندنا (des pôles d'excellence) من بعد فمستوى ثاني مع الجامعات، هذا ما فيهش وصاية على الجمعيات، ولكن هذا عرض نقدمه للجمعيات، والجمعيات لها أن تختار بغات تنخرط معنا مرحبا، عندها شي تصور واحد آخر على التكوين احنا مستعدين نمشيو فيه.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لك، السيدة المستشارة المحترمة، في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

شكرا، السيد الوزير، على جوابك اللي هو فالواقع مستفيض.

غير هنا نحن نتكلم على المجتمع المدني، نستحضر بشكل كبير فالاتحاد المغربي للشغل الدور الطلائعي اللي لعبه المجتمع المدني التاريخي، اللي تكونت فيه واحد الحركة ثقافية، حركة نسائية، حركة أمازيغية، واللي لعبت واحد الدور مهم في ملفات سياسية، على رأسها الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وكذلك ولعبت واحد الدور كبير فالدبلوماسية الموازية، خصوصا فالقضية الوطنية ولا الفلسطينية.

هاذ الحركة اللي اتسمت بواحد الروح ديال الوطنية وديال التطوع، واللي كانت مرتبطة بالمجتمع بشكل كبير، وتوج بطبيعة الحال مسار ديال هاذ الحركة، توج بمقتضيات دستورية ديال 2011، واللي كانت فيه إعطاء أدوار مهمة ديال المجتمع المدني، اللي هي المراقبة واللي هي تقييم السياسات العمومية إلى آخره.

اليوم، في هاذ المجتمع المدني، لاحظنا كلنا اللحظات العصيبة تيكون حاضر، سواء فكوفيد، سواء فالزلزال، الآن كنشهدو كذلك فالورش ديال إصلاح المدونة، كيفاش جمعيات المجتمع المدني متقدمة لنا بواحد المقترحات، وهو المجتمع القوي اللي تنقلبو عليه جميع، اللي لعب أدوارو كاملة في التنمية وكذلك في تقدم المجتمع ديالنا، إلا أنه كاين واحد المجموعة ديال الصعوبات:

- كاين الولوج غير المتكافئ للدعم، يجب التفكير فيه؛

- كاين كذلك السياسة الأجرية واللي هي إشكال مطروح كبير داخل المجتمع، لأن المجتمع المدني، لأن الجمعيات كتخدم على المشاريع ومن بعد ملي كيمشي ذاك المشروع كنقدرو هاذوك الموظفين ولا الأجراء اللي تيخدمو فالرعاية الاجتماعية، تيخدمو فمراكز الاستماع يتخدمو فواحد المجموعات، تيقدرو يمشيو كيتشردو، وبالتالي، هنا الحكومة يجب تلعب دورها ديال الحماية الاجتماعية، لأنه خصنا نفكرو كيفاش تكون، لأن الجمعيات ماشي مقاولات وماشي مؤسسات عمومية، وبالتالي هاذوك الأجراء اللي ما كيبقاش المشروع ما تتبقاش الأجرة، وبالتالي تيولي معطل عن العمل؛

- كذلك، كاين شوية ديال ضعف التكوين المستمر؛

- كاين ضعف المواكبة الإعلامية والتقصير فواحد المجموعة ديال مساندة الجمعيات والتعريف بدورها، لأن الحديث هذا يحيلنا على أن المغرب عندو تحديات كبرى، تحديات كبرى بالنظر للتصنيفات العالمية المطلقة، وبالتالي فيه واحد المجموعة ديال المواضيع، وبالتالي يجب الإسناد أو تمكين المجتمع المغربي من لعب أدواره الدستورية كما جاء في دستور 2011، وتحديدا المراقبة ويكون مجتمع اللي هو نديرو ليه الأوج ديالو النضالي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة، انتهى الوقت.

تودون التعقيب في بعض الثواني؟

تفضلوا السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة.

بخصوص الدعم، احنا كنسميوه الشراكة، عاد صدرنا التقارير الثلاث 2019 -2020- 2021، الكلفة ديال الدعم العمومي ماشي كله، ولكن واحد 30، واحد 28 قطاع، 75 مؤسسة ومقاولة عمومية، واحد جوج ديال الحسابات (SEGMA[9]) تقريبا واحد 12 مليار ديال الدرهم، احنا بالنسبة لنا ما كفياش، ولكن ما يمكنش 12 مليار ديال الدرهم اللي اعطينا في ثلاث سنين تكون منظمة بمنشور، اللي هي الآن منظمة بمنشور ديال 2003 ديال السي إدريس جطو، اشتغلنا على المرسوم، أشنو تيقول هاذ المرسوم؟ بأنه خص تكون واحد البوابة واحدة وتكون الدمقرطة لجميع جمعيات المجتمع المدني في الولوج إلى الدعم، ونعطيو إمكانيات حسب التوصيات ديال المجلس الأعلى للحسابات لمانحي الدعم أنهم يتبعوه ويقيموه، (Donc) المرسوم واجد، هو الآن في مسار المصادقة.

الموضوع الثاني اللي تكلمت عليه وديال التشغيل الجمعوي، اشتغلنا عليه، عندنا فيه واحد التصور، احنا الآن مع الشركاء كلهم اللي معنا، خاصة الأمانة العامة للحكومة ومختلف القطاعات، في أفق أننا نوجدو واحد الإطار قانوني اللي ينظم التشغيل الجمعوي ويميز ما بين الجمعيات والمقاولات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

[9] **S**ervices de l'**E**tat **G**érés de **M**anière **A**utonome.

وهكذا نكون قد استوفينا جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية.

ورفعت الجلسة.